المركز الإحصائي
لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
GCC-STAT

التطورات النقدية والمالية

بدول مجلس التعاون في ظل جائحة كوفيد- 19

سبتمبر 2021م

تم إعداد هذا الإصدار لخدمة المستخدمين استنادًا إلى دليل الإصدارات الإحصائية المعتمد من قبل المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

© محرم 1443هـ، سبتمبر 2021م
جميع الحقوق محفوظة
في حالة الاقتباس يرجى الإشارة إلى هذا الإصدار كما يلي:

المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية GCC-STAT،2021،
التطورات النقدية والمالية في مجلس التعاون في ظل جائحة كورونا، مسقط – سلطنة عمان.

جميع المراسلات توجه إلى:

المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
ص.ب. 840، مسقط – سلطنة عمان
هاتف: 24346499 968 +
فاكس: 24343228 968 +
البريد الإلكتروني: info@gccstat.org
الصفحة الالكترونية: www.gccstat.org

قائمة
المحتويات

	رقم الصفحة
مقدمة	4
أولاً. ملخص تنفيذي	5
ثانياً. التطورات الاقتصادية الدولية	7
ثالثاً. التطورات النقدية في مجلس التعاون	11
رابعاً. أداء القطاع المصرفي في مجلس التعاون	16
خامساً. أسواق المال الخليجية	24
سادساً. تحويلات العمالة الوافدة	28

مقدمة

واجهت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كغيرها من الدول في العالم، تحدياً كبيراً خلال العام 2020م جراء تفشي وانتشار جائحة كوفيد- 19 وما أعقب ذلك من إجراءات احترازية اتخذتها هذه الدول لحماية الصحة العامة وضمان سلامة المواطنين، وفي نفس الوقت ضمان استمرار الحركة الاقتصادية الضرورية لحاجات المواطنين والحفاظ على مستواهم المعيشي.

وقد واكبت البنوك المركزية بدول المجلس تداعيات جائحة كوفيد- 19 باعتماد سياسات نقدية مناسبة للحفاظ على معدلات السيولة اللازمة من خلال خفض أسعار الفائدة، وضخ الأموال إلى القطاع المالي، هذا إضافة إلى التدابير الاستثنائية التي تم إتخاذها لضمان ملاءة القطاع المصرفي والتعامل مع أية انعكاسات لحجم القروض المتعثرة على أداء هذا القطاع وسلامته.

وسيتناول هذا التقرير التطورات النقدية في ظل جائحة كوفيد- 19 مثل التغيرات في عرض النقد ومكوناته وصافي الأصول الأجنبية لدى البنوك المركزية الخليجية خلال هذا العام وكذلك مقارنة مع الأعوام السابقة.

وكذلك التطورات في البنوك التجارية في مجلس التعاون، وتحديداً التغير في أصول البنوك التجارية العاملة في القطاع المصرفي الخليجي، وإجمالي الودائع المصرفية، ومحافظ القروض للقطاع الخاص التي تعتبر العصب الرئيسي لتمويل النشاط الاقتصادي.

وسيتم التطرق إلى التطورات في أسواق الأوراق المالية في مجلس التعاون ومدى التأثير المباشر السلبي لتداعيات الجائحة على القيم السوقية لأسواق الدول الأعضاء، ومؤشرات أداء هذه الأسواق والمؤشر المركب لأسواق مجلس التعاون.

وفي الختام، نجحت التدابير الاستثنائية التي اتخذتها دول مجلس التعاون في تخفيف وطأة الجائحة كوفيد- 19 وأبرزها خفض أسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية، ومنح مهل لدفع المستحقات للبنوك، وتنفيذ برامج تحفيز اقتصادية، وضخ السيولة في القطاع المصرفي بهدف تمكينه من القيام بدوره التمويلي في دعم مختلف القطاعات الاقتصادية بما يتلاءم مع التطورات الاقتصادية الإقليمية والعالمية.

أولاً

ملخص تنفيذي

يشهد الاقتصاد العالمي منذ أوائل عام 2020م تحدياً كبيراً يتمثل في كيفية التخفيف من تداعيات جائحة كوفيد- 19 على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحية والبيئية. وشهد العالم انكماشاً ملحوظاً في مختلف القطاعات الاقتصادية، خاصة في النصف الأول من عام 2020م، قبل انطلاق مرحلة التحسن التدريجي في النصف الثاني من العام 2020م والنصف الأول من عام 2021م. وتشير التقديرات الدولية إلى انخفاض الناتج الإجمالي العالمي الحقيقي بشكل كبير في عام 2020م وإلى توقع عودة النمو عام 2021م ولكن مع ضغوط تضخمية قد تستدعي تدخل السلطات النقدية في بعض الدول المتقدمة إلى رفع أسعار الفائدة، مما قد يؤثر سلباً على تعافي كثير من الدول النامية والأسواق الناشئة. وطال هذا الانكماش الاقتصادي القطاعات الانتاجية والخدمية بشكل متفاوت خلال عام 2020م، وأثّر سلباً خاصة على قطاعات النقل والخدمات اللوجستية والسياحة، التي بدأت تشهد تعافياً بشكل تدريجي.

وكان للجائحة التأثير الكبير أيضاً على أسعار النفط في الأسواق العالمية حيث انخفضت أسعار النفط الخام وذلك لتراجع الطلب العالمي وانكماش الطلب الإجمالي في الاقتصاد العالمي، حيث بلغ متوسط سعر برميل نفط برنت نحو 18 دولار أمريكي في شهر إبريل 2020م، قبل أن يعاود الارتفاع التدريجي ليبلغ نحو 50 دولار أمريكي في شهر ديسمبر 2020م ونحو 73 دولار في شهر يونيو 2021م. وكذلك، انخفضت أسعار الغاز الطبيعي بشكل كبير خلال الربع الأول من عام 2020م قبل بدء مرحلة التعافي خاصة خلال النصف الثاني من العام.

أما بالنسبة لأسواق الأوراق المالية فقد هوت كافة المؤشرات العالمية بشكل ملحوظ في بداية الجائحة قبل معاودة مرحلة التعافي في النصف الثاني من عام 2020م والنصف الأول من العام 2021م. وتشير التقديرات إلى استمرار تحسن أداء الأسواق خلال الفترة القادمة مدعوماً بعودة النشاط الاقتصادي والحركة التجارية الدولية.

بالنسبة لمجلس التعاون، كان لتداعيات جائحة كوفيد- 19 كذلك تأثيرات سلبية مباشرة وغير مباشرة على القطاعات المالية والنقدية وأسواق المال وذلك جراء تدابير الإغلاق والتباعد الاجتماعي الاحترازية التي اتخذتها دول المجلس لإحتواء هذا الوباء. إلا أن هذه الدول واكبت هذه التدابير باعتماد سياسات نقدية مناسبة للحفاظ على معدلات السيولة اللازمة من خلال خفض أسعار الفائدة، وضخ الأموال إلى القطاع المالي، واتخاذ تدابير لضمان ملاءة القطاع المصرفي والحد من انعكاسات ارتفاع القروض المتعثرة على أداء هذا القطاع وسلامته.

بالنسبة للمؤشرات النقدية، ارتفعت نسب نمو عرض النقد في مجلس التعاون خلال عام 2020م مقارنة مع نسب نمو الأعوام السابقة. وأسهم في هذا التحسن القرارات والتدابير التي اتخذتها السلطات النقدية لتيسير العمل في القطاع المالي. وحافظ عرض النقد خلال النصف الأول من عام 2021م على تسجيل نمو ولكن بنسب اقل من نسب النمو المسجلة في الربع الرابع من العام 2020م، وذلك بسبب تراجع نسب نمو عرض النقد (م1) وعرض النقد (م2)، على حد سواء، وخاصة النمو السالب للودائع شبه النقدية منذ شهر ديسمبر 2020م.

ونتيجة إنكماش الحركة التجارية والاقتصادية انخفض مجموع صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك المركزية الخليجية خلال عام 2020م مقارنة مع صافي الأصول بنهاية 2019م. أما بنهاية يونيو 2021م ارتفع صافي الأصول الأجنبية بنحو 1.4 % مقارنة مع صافي الأصول بنهاية العام 2020م. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع صافي الأصول الأجنبية في المملكة العربية السعودية بنحو 2.1 % والتي تملك وحدها نحو 68 % من إجمالي الإحتياطيات في مجلس التعاون.

وبالنسبة إلى أداء القطاع المصرفي، في حين ارتفع إجمالي الأصول الودائع والقروض في عام 2020م وفي النصف الأول من عام 2021م وتحسنت معدلات كفاية رأس المال في كافة دول المجلس، تراجعت مؤشرات الربحية جراء التدابير التي تم اتخاذها للحد من تداعيات جائحة كوفيد – 19، وارتفعت نسب القروض المتعثرة في معظم دول المجلس.

بالنسبة لأسواق الأوراق المالية فقد ارتفعت قيمتها السوقية بنهاية عام 2020م بنحو 2.1 % عن القيمة السوقية بنهاية عام 2019م، وذلك رغم الخسائر التي تكبدتها الأسواق خلال الربع الأول من عام 2020م. ويعزى التحسن في أداء الأسواق منذ إبريل 2020م إلى الإجراءات التي تم اتخاذها للحد من آثار الجائحة. أما مقارنة مع أداء الأسواق العالمية خلال عام 2020م، فقد كان أداء أسواق الأوراق المالية في مجلس التعاون دون مستوى أداء الأسواق العالمية مسجلاً نسبة نمو بنحو 2 % فقط.

أما بنهاية النصف الأول من عام 2021م ارتفعت القيمة السوقية لأسواق المال الخليجية بنحو 2.6 % مقارنة مع القيمة السوقية بنهاية عام 2020م. وارتفع المؤشر المركب لأسواق المال الخليجية بنحو 24.9 %، مقارنة مع مستواه في نهاية عام 2020م، نتيجة ارتفاع مؤشرات كافة أسواق دول مجلس التعاون خلال نفس الفترة.

أما إجمالي تحويلات العاملين الوافدين في مجلس التعاون الخليجي إلى الخارج فقد بلغ نحو 116.6 مليار دولار أمريكي في عام 2020م، وبنسبة تراجع بلغت -1.2 % مقارنة مع تحويلات عام 2019م. وشكلت تحويلات العاملين من دولة الإمارات العربية المتحدة ما نسبته 36.6 % من مجموع تحويلات العاملين في مجلس التعاون في العام 2020م، تلتها المملكة العربية السعودية بنحو 29.4 %، ودولة الكويت بنحو 14.9 %. وتشكل تحويلات العاملين بمجلس التعاون ما نسبته 8.3 % من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لمجلس التعاون في عام 2020م. وتصدرت دولة الكويت دول المجلس في نسبة تحويلات العاملين إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة بلغت 16.3 %، تلتها كل من سلطنة عُمان ودولة الإمارات العربية المتحدة، بنسب 13.9 % و 11.9 % على التوالي.

ثانياً
التطورات الاقتصادية الدولية

تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى انخفاض الناتج الإجمالي العالمي الحقيقي بنسبة 3.2% عام 2020م، وإلى أنه من المتوقع عودة النمو عام 2021م ليسجل نسبة نمو بنحو 6% ونسبة 4.9% في عام 2022م (شكل رقم 1). وطال هذا الانكماش الاقتصادي القطاعات الانتاجية والخدمية بشكل متفاوت وترك أثراً سلبياً على كافة الأنشطة والقطاعات خلال عام 2020م، خاصة قطاعات النقل والخدمات اللوجستية والسياحة، والتي لا زالت تداعياته تلقي بظلالها على اقتصاديات العالم حتى اليوم.

شكل 1

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بالأسعار الثابتة (%)، 2017 – 2022م

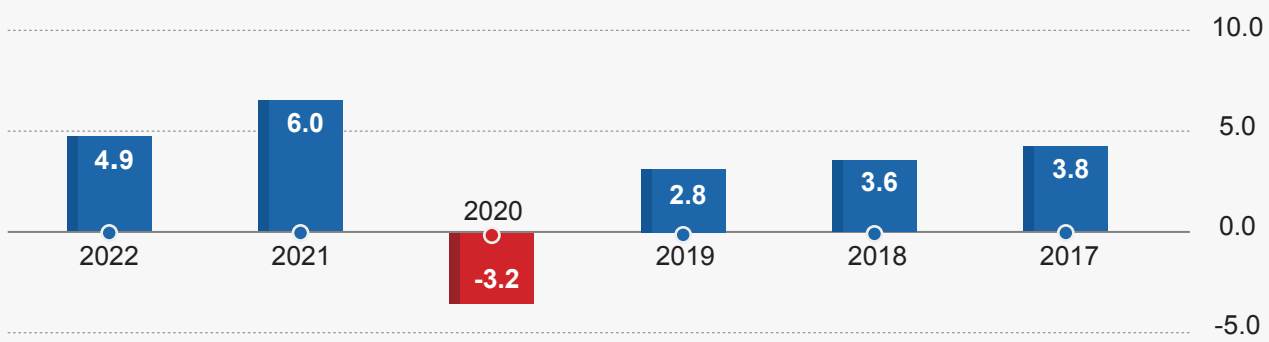

مصدر البيانات: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي (يوليو 2021م)

معدلات التضخم العالمية ومجلس التعاون

شهد معدل التضخم لمجلس التعاون ارتفاعًا بنسبة 1.7% في العام 2020م، في حين سجل الاقتصاد العالمي في العام 2020م وخاصة الاقتصاديات المتقدمة في منطقة اليورو وأمريكا والمملكة المتحدة انخفاضاً في معدلات التضخم حيث تراجعت مؤشرات أسعار المستهلكين عموماً متأثرة بتداعيات كوفيد- 19 والتي أدت إلى انخفاض الطلب الإجمالي وما رافقه من انخفاض أسعار النفط. وتشير التقديرات إلى ارتفاع معدلات التضخم خلال عام 2021م على أعقاب العودة التدريجية إلى الحركة الاقتصادية وارتفاع أسعار النفط والسياسات النقدية التوسعية التي اعتمدتها الدول للحد من الأثر السلبي للجائحة (شكل رقم 2).

إن هذه الضغوط التضخمية، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو قد تستدعي تدخل السلطات النقدية في هذه الدول لرفع أسعار الفائدة، الأمر الذي قد يؤثر سلباً على تعافي كثير من الدول النامية والأسواق الناشئة من ناحية رفع تكلفة الاقتراض والحصول على التمويل اللازم لمرحلة التعافي من تداعيات الجائحة، إضافة إلى احتمال خروج رؤوس الأموال من هذه الأسواق.

شكل 2

معدلات التضخم العالمية ومجلس التعاون، 2018 – 2022م

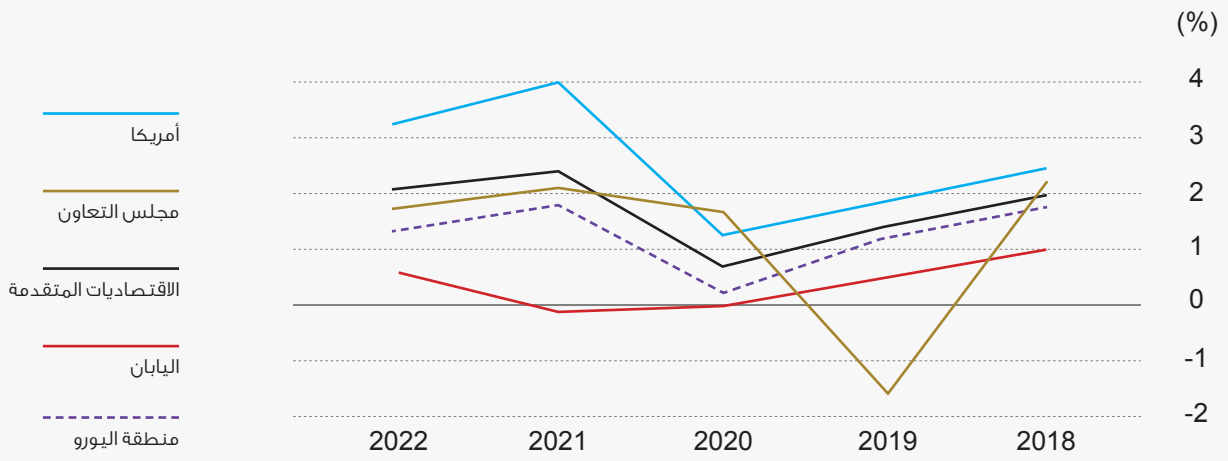

أسعار النفط الخام

وانخفضت أسعار النفط الخام بشكل كبير وذلك لتراجع الطلب العالمي على هذه السلعة وانكماش الطلب الإجمالي في الاقتصاد العالمي حيث بلغ متوسط سعر برميل نفط برنت نحو 18 دولار أمريكي في شهر إبريل 2020م، قبل أن يعاود الارتفاع التدريجي منذ شهر مايو 2020م ليبلغ نحو 50 دولار في شهر ديسمبر 2020م و 73 دولار في يونيو 2021م (شكل رقم 3). وتشير تقديرات إدارة معلومات الطاقة التابعة لوزارة الطاقة الأمريكية إلى أن متوسط سعر برميل النفط سيبلغ نحو 66 دولار أمريكي في عام 2022م.

شكل 3

سعر نفط برنت، ديسمبر 2019 –يونيو 2021م

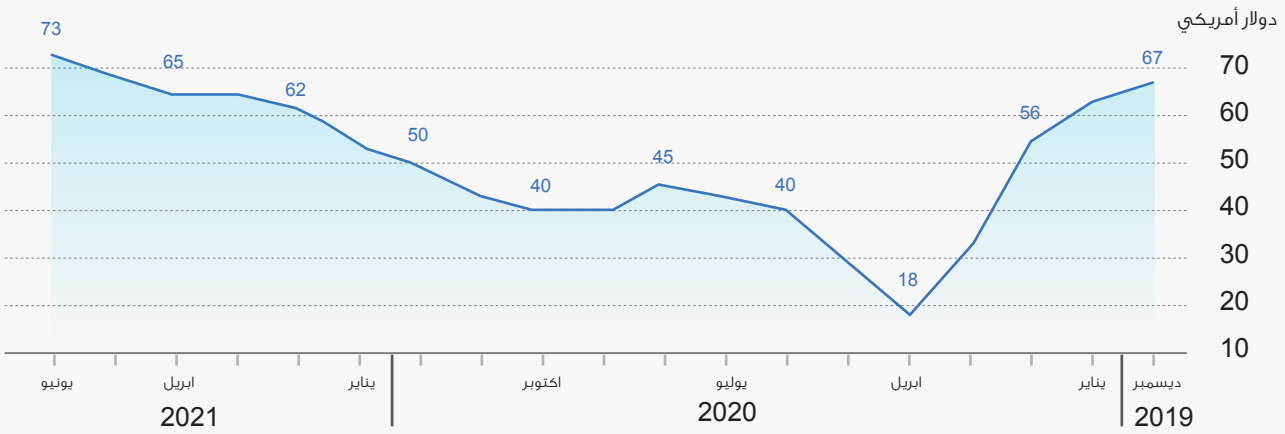

أما أسعار الغاز الطبيعي في الأسواق العالمية فقد شهدت نمطاً شبيهاً بذلك الذي شهدته أسواق النفط حيث انخفضت الأسعار في بداية عام 2020م، كما يبين الشكل رقم (4)، إذ بلغ متوسط سعر الغاز الطبيعي الأمريكي (Henry Hub) نحو 1.9 دولار أمريكي لكل mmBtu في يناير 2020م، وواصل انخفاضه ليبلغ نحو 1.7 دولار في شهر إبريل، ليعاود الارتفاع منذ شهر مايو حتى بلغ نحو 2.5 دولار أمريكي بنهاية عام 2020م ونحو 3.8 دولار أمريكي في شهر يوليو 2021م.

شكل 4

أسعار الغاز الطبيعي (دولار أمريكي/ mmbtu) ، يناير 2019 – يوليو 2021م

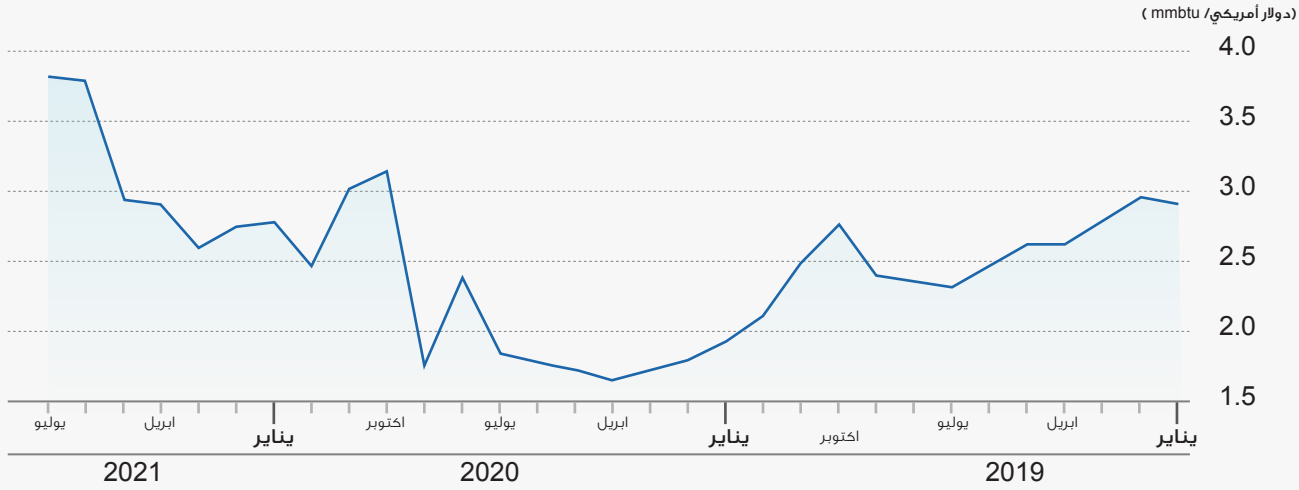

أما بالنسبة لأسواق الأوراق المالية العالمية فقد شهدت أيضاً انخفاضاً كبيرا في بداية جائحة كوفيد – 19، وهوت كافة هذه المؤشرات بشكل ملحوظ قبل معاودة مرحلة التعافي في النصف الثاني من عام 2020م والنصف الأول من العام 2021م. وتشير التوقعات إلى استمرار تحسن أداء الأسواق خلال الفترة القادمة مدعوماً بعودة النشاط الاقتصادي والحركة التجارية الدولية على أعقاب انحسار الجائحة وتخفيف الاغلاق الاحترازي في كثير من الدول.

و سجلت أسواق الأسهم العالمية انخفاضاً حاداً في أوائل العام 2020م متأثرة بتداعيات الجائحة قبل أن تقوى مرحلة التعافي خلال النصف الثاني من العام استجابة للحوافز الاقتصادية التي اتخذتها الدول للتخفيف من آثار هذه الجائحة. وكما هو مبين في الشكل رقم (5)، كان أداء الأسواق هو الأسوأ في الأسبوع الثالث من شهر مارس 2020م، وذلك قبل بدء موجة ارتفاع قوية. وسجلت المؤشرات نسب انخفاض كبيرة تراوحت بين 20 % لكل من مؤشر ستاندرد أند بورز 500 ومؤشر نيكاي 225، و 27.4 % لمؤشر داو جونز خلال يناير–مارس 2020، قبل استعادة مستوياتها السابقة منذ بداية شهر إبريل بنسب نمو تراوحت بين 2.3 % لمؤشر (فوتسي 100) ونحو 35 % لمؤشر ستاندرد أند بورز 500.

شكل 5

أداء مؤشرات أسواق المال العالمية، يناير 2020 – يونيو 2021م

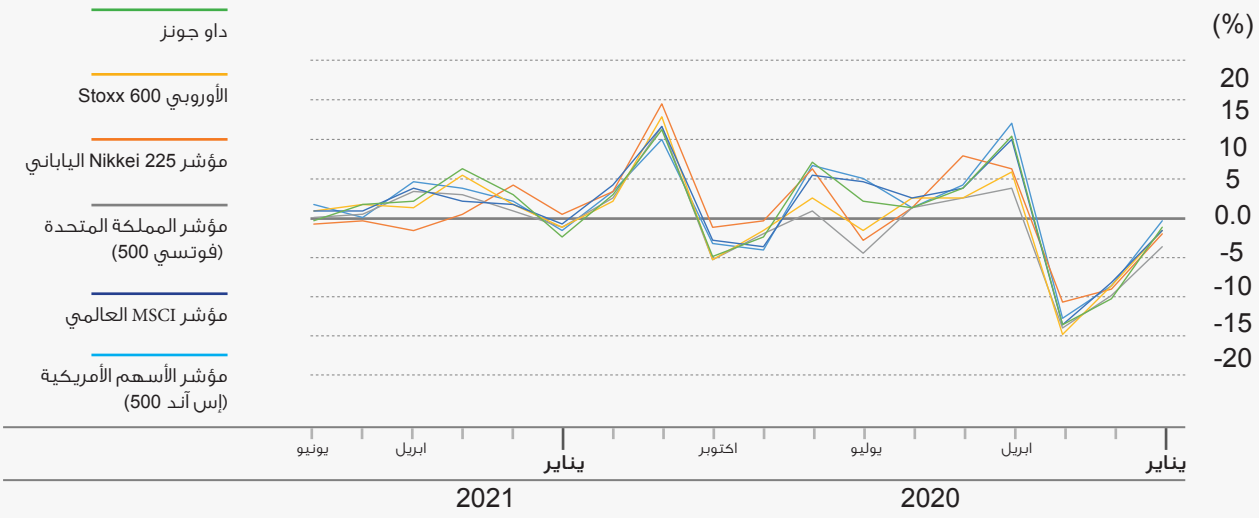

شكل 6

أداء أسواق المال العالمية في النصف الأول من عام 2021م

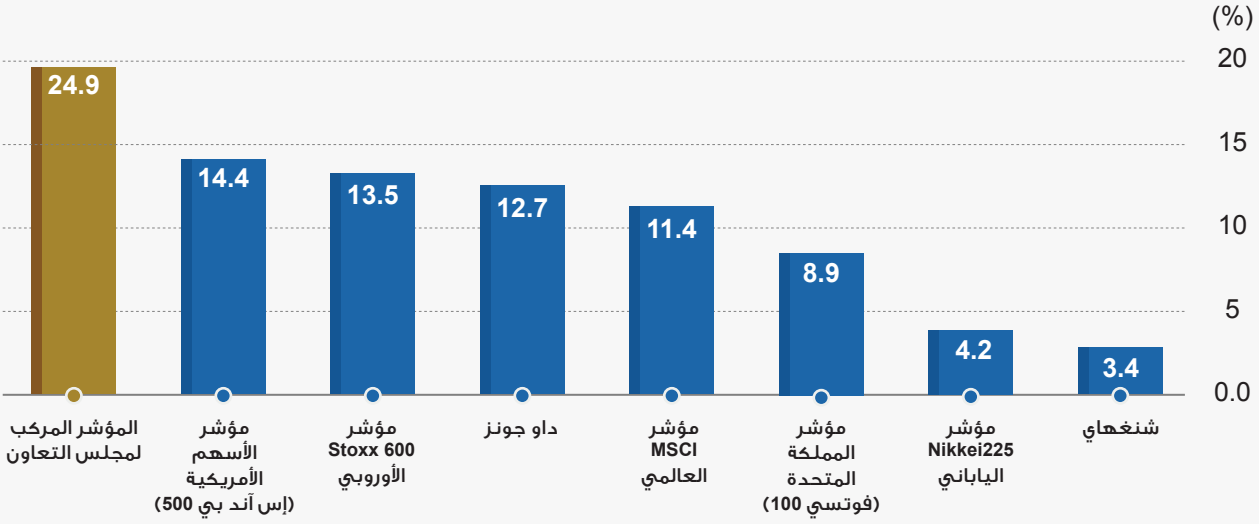

ثالثاً

التطورات النقدية في مجلس التعاون

ارتفع عرض النقد (م1) في مجلس التعاون خلال الأشهر القليلة الماضية بشكل مضطرد وسجل خلال عام 2020م تحديداً نسب نمو مرتفعة جداً مقارنة مع نسب النمو للأعوام السابقة أي ما قبل انتشار جائحة كوفيد- 19 (شكل رقم 7). ونجم هذا الارتفاع عن ارتفاع مكونات عرض النقد وتحديداً الودائع تحت الطلب والنقد المتداول خارج البنوك (شكل رقم 8).

أما خلال النصف الأول من عام 2021م حافظ عرض النقد على تسجيل معدلات نمو إيجابية ولكن بنسب أقل من نسب النمو المسجلة خلال العام 2020م، وذلك بسبب تراجع نسب النمو لعرض النقد (م1) وعرض النقد (م2)، على حد سواء، وبشكل رئيسي إلى نمو سالب متواصل للودائع شبه النقدية والانخفاض الحاد في نسب النقد المتداول خارج البنوك منذ شهر ديسمبر 2020م (شكل رقم 8).

شكل 7

عرض النقد لمجلس التعاون، يناير 2016م – يونيو 2021م

(نسبة نمو مقارنة مع الشهر المماثل من العام السابق)

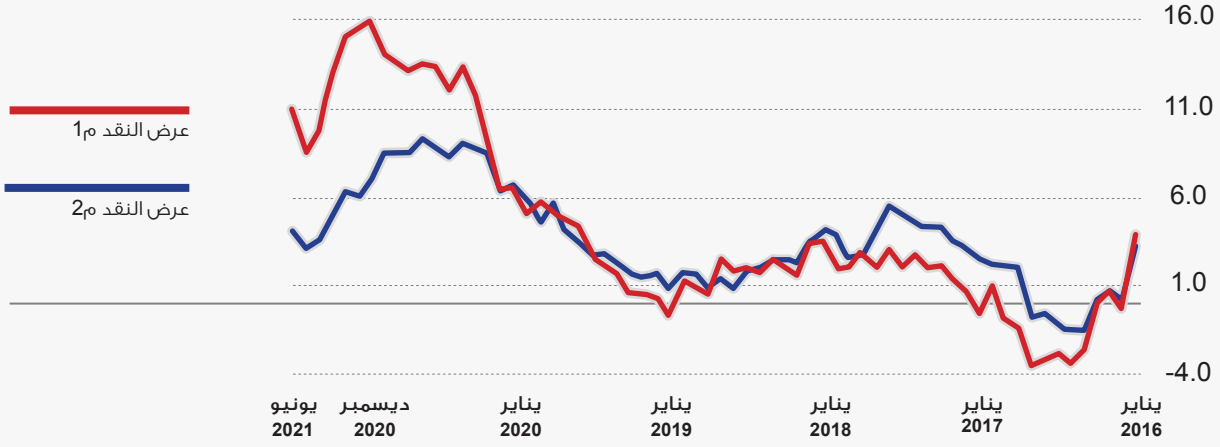

مكونات عرض النقد (2016م – يونيو 2021م) (نسبة نمو مقارنة مع الشهر المماثل من العام السابق)

شكل 8

مكونات عرض النقد لمجلس التعاون، يناير 2016م – يونيو 2021م

(نسبة نمو مقارنة مع الشهر المماثل من العام السابق)

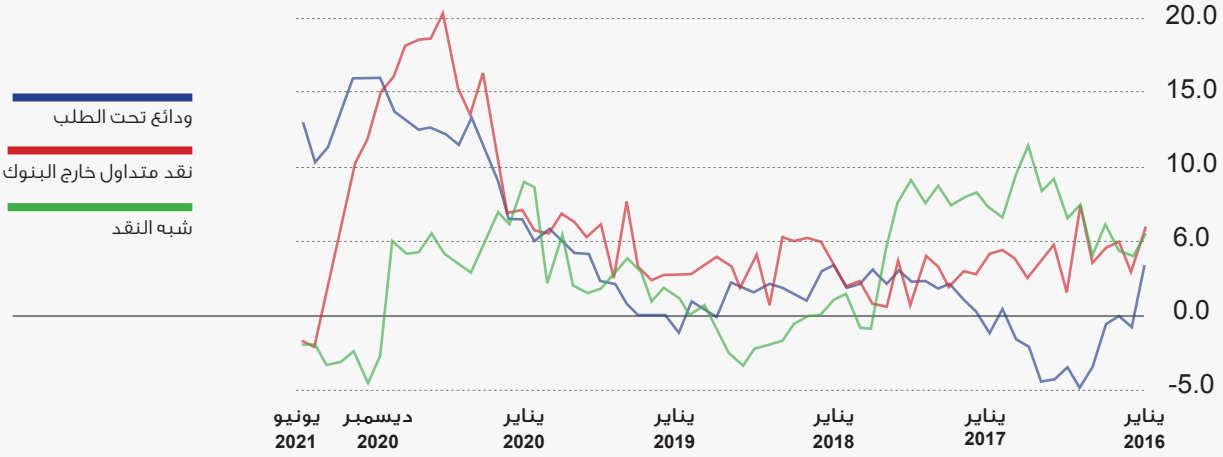

عرض النقد بمفهومه الضيق (م1)

ارتفع عرض النقد بمفهومه الضيق (م1) في مجلس التعاون خلال عام 2020م بنحو 16 % مقارنة مع حجمه بنهاية عام 2019م، وهذه نسبة مرتفعة قياساً بنسب النمو التي تم تسجيلها في السنوات القليلة السابقة. وجاء هذا الأداء لمجلس التعاون كتكتل نتيجة ارتفاع الودائع النقدية بنسبة 16.2 % والنقد المتداول خارج البنوك بنسبة 14.9 % (جدول رقم 1). وبشكل عام، تحققت نسب النمو الأعلى في الأشهر الأخيرة من عام 2020م حيث ارتفعت نسب نمو عرض النقد لكافة الدول بشكل مضطرد خلال العام مقارنة مع عرض النقد في الأشهر المماثلة من العام السابق (الشكل بياني رقم 9).

جدول 1

معدل النمو السنوي لعرض النقد م1 ومكوناته بدول مجلس التعاون، 2020م

	عرض النقد م1	الودائع النقدية	النقد المتداول خارج البنوك
مجلس التعاون	16.0	16.2	14.9
الإمارات	16.5	15.7	21.1
البحرين	11.2	11.3	10.8
السعودية	15.6	16.7	9.0
عمان	4.1	2.0	10.8
قطر	17.4	17.3	18.9
الكويت	22.9	22.6	36.8

أما بالنسبة للنصف الأول من عام 2021م، مقارنة مع النصف الأول من عام 2020م فقد تفاوت الأداء حيث سجلت كافة دول المجلس نسب نمو إيجابية لعرض النقد (م1) خلال الربع الأول من عام 2021م مقارنة مع حجمه خلال نفس الفترة من العام 2020م، في حين تراجعت نسب النمو عموماً في الربع الثاني من العام، باستثناء دولة الإمارات العربية المتحدة التي حافظت على النسب المرتفعة نسبياً (شكل رقم 9).

شكل 9

معدل النمو السنوي لعرض النقد م1 بدول مجلس التعاون، 2020 يناير – يونيو 2021م

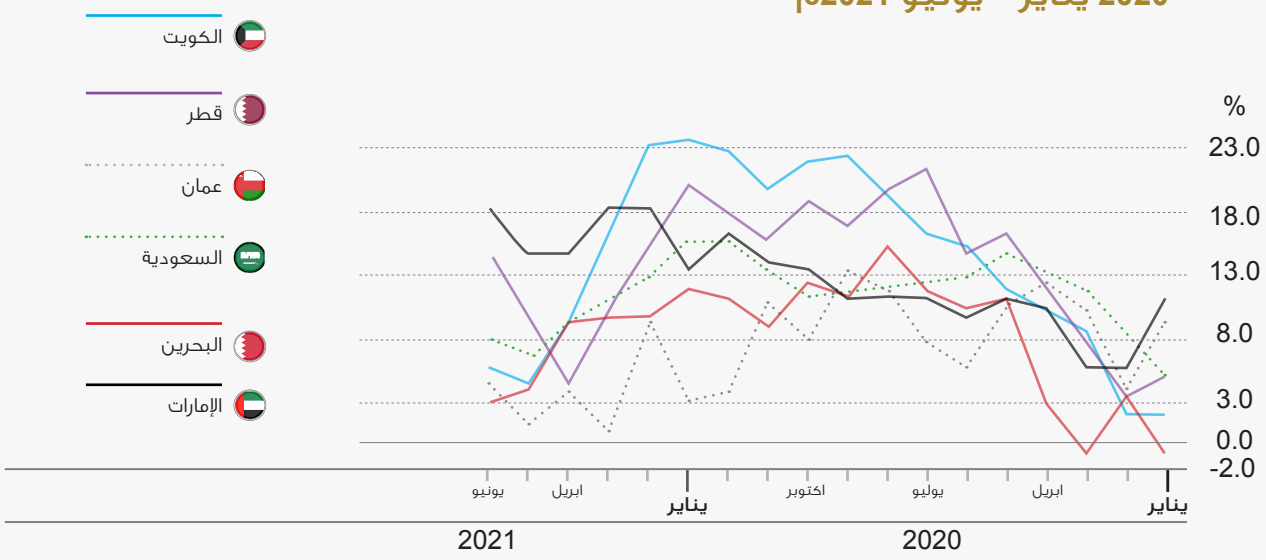

أما بالنسبة لنمو عرض النقد (م1) شهرياً خلال عام 2020م مقارنة مع الشهر السابق، يظهر أنه تزامناً مع انتشار جائحة كوفيد- 19 خلال الربع الأول من عام 2020م سجل عرض النقد (م1) نسب نمو أعلى من تلك المسجلة في الأشهر اللاحقة من العام؛ وقد يكون هذا نتيجة ارتفاع الطلب على النقد والسيولة من قبل المودعين تحسباً للحاجة إليه في ظل تداعيات الجائحة. وفي حين بلغت أعلى نسبة النمو لمجلس التعاون ككل خلال العام لكل من شهري مارس وإبريل بنحو 3.5 %، وتفاوتت نسب النمو بين الدول الأعضاء وبلغ أعلاها في شهر مارس نحو 9 % في دولة الكويت ونحو 7.9 % في سلطنة عمان، وذلك قبل تراجع نسب النمو وحتى الانخفاض في الأشهر اللاحقة (شكل رقم 10).

أما بالنسبة لنمو عرض النقد (م1) شهرياً خلال النصف الأول من عام 2021م مقارنة مع الشهر السابق يبين الشكل رقم 10 أن مجلس التعاون ككل سجل نمواً شهرياً في حين تفاوتت نسب النمو حسب كل دولة على حدة وكانت سالبة في بعض الأشهر لبعض الدول الأعضاء.

شكل 10

معدل النمو الشهري لعرض النقد م1 بدول مجلس التعاون، 2020 يناير – يونيو 2021م

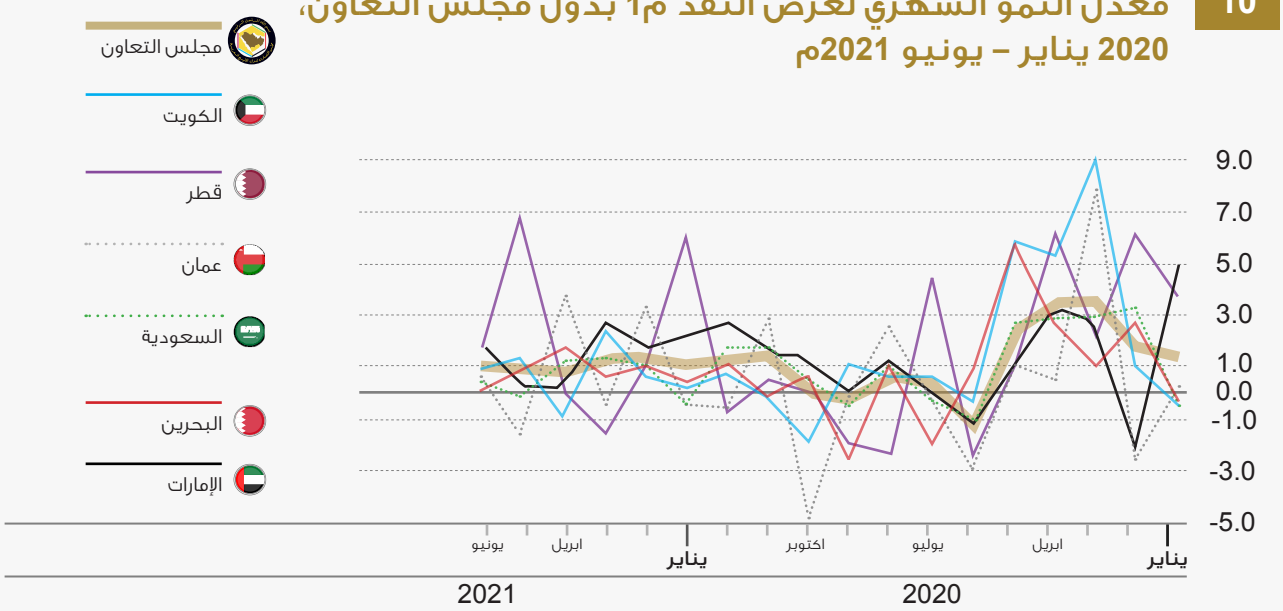

عرض النقد بمفهومه الواسع (م2)

سجل عرض النقد بمعناه الواسع (م2) الذي يتكون من عرض النقد (م1) زائد الودائع شبه النقدية (الودائع الادخارية وودائع لأجل وأصول أخرى) لمجلس التعاون نمواً بنسبة 7 % بنهاية عام 2020م مقارنة مع حجمه بنهاية العام السابق، وذلك بالرغم من انخفاض حجم شبه النقد بنحو 2.7 % خلال نفس الفترة (جدول رقم 2). وأتى ارتفاع عرض النقد نتيجة ارتفاعه في كافة الدول الأعضاء جراء الارتفاع في حجم عرض النقد (م1). وفيما يخص الدول الأعضاء منفردة، فقد تباين معدل نمو عرض النقد م2 خلال العام 2020م مقارنة مع نهاية العام السابق حيث حققت المملكة العربية السعودية أعلى نسبة نمو بنحو 9.7 %، تلتها سلطنة عُمان بنسبة 8.9 %، ومملكة البحرين بنسبة 6.5 %.

أما خلال النصف الأول من عام 2021م، يبين الجدول رقم 3 أن عرض النقد (م2) قد سجل نسب نمو إيجابية شهرياً مقارنة مع الشهر المماثل من العام السابق، في حين سجلت الودائع شبه النقدية انخفاضاً في كافة الأشهر. وقد يعود ذلك إلى خفض حجم الودائع لأجل من قبل المودعين والاحتفاظ بها كنقد متداول وودائع تحت الطلب.

جدول 2

معدل النمو السنوي عرض النقد م2 بدول مجلس التعاون، 2020م

	عرض النقد م2	شبه النقد
مجلس التعاون	7.0	-2.7
الإمارات	4.6	-2.2
البحرين	6.5	4.9
السعودية	9.7	-5.5
عمان	8.9	11.0
قطر	3.8	0.0
الكويت	3.8	-3.1

جدول رقم 3

معدل النمو السنوي عرض النقد م2 لمجلس التعاون، النصف الأول 2021م

	يناير	فبراير	مارس	إبريل	مايو	يونيو
عرض النقد (م2)	6.1	6.4	4.8	3.7	4.8	6.4
الودائع شبه النقدية	-4.6	-2.4	-3.0	-3.2	-3.0	-2.4

صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك المركزية الخليجية

انخفض مجموع صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك المركزية الخليجية (الاحتياطيات الأجنبية) خلال عام 2020م حيث بلغ بنهاية العام نحو 654 مليار دولار، أي بنسبة انخفاض بلغت 6.1 % مقارنة مع صافي الأصول بنهاية العام السابق (جدول رقم 4). ويعزى ذلك إلى انخفاض هذه الأصول في دول المجلس باستثناء دولة قطر ودولة الكويت. وسجلت مملكة البحرين أعلى نسبة انخفاض بنحو 42.6 %، تلتها سلطنة عمان بنحو 12.4 %، في حين انخفض حجم هذه الأصول بنحو 9.1 % في المملكة العربية السعودية. وتشمل الأصول الأجنبية لدى السلطات النقدية الذهب وحقوق السحب الخاصة والاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي والنقد الأجنبي، بالإضافة إلى الودائع واستثمارات الأوراق المالية في الخارج.

جدول 4

مليار دولار أمريكي

	ديسمبر 2020م	ديسمبر 2019م	نسبة التغير (%)
الإمارات	103.8	107.3	-3.3
البحرين	2.0	3.4	-42.6
السعودية	449.2	494.0	-9.1
عمان	13.0	14.9	-12.4
قطر	40.6	39.4	3.0
الكويت	45.3	37.2	22.0
مجلس التعاون	654.0	696.2	-6.1

ولقد بلغ صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك المركزية في مجلس التعاون أدنى مستوى له خلال شهر إبريل 2020م وذلك عقب انخفاض كبير أيضاً في شهر مارس (الشكل رقم 11). ونجم ذلك بطبيعة الحال عن تداعيات جائحة كوفيد – 19 والتي أدت إلى إنكماش الحركة التجارية والاقتصادية وانخفاض أسعار النفط وشل الحركة السياحية والنقل إلى حد كبير، وبالتالي عدم قدرة دول المجلس على زيادة أو الحفاظ على الأقل على حجم هذه الأصول.

شكل 11

صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك المركزية الخليجية، ديسمبر 2019 – يونيو 2021م

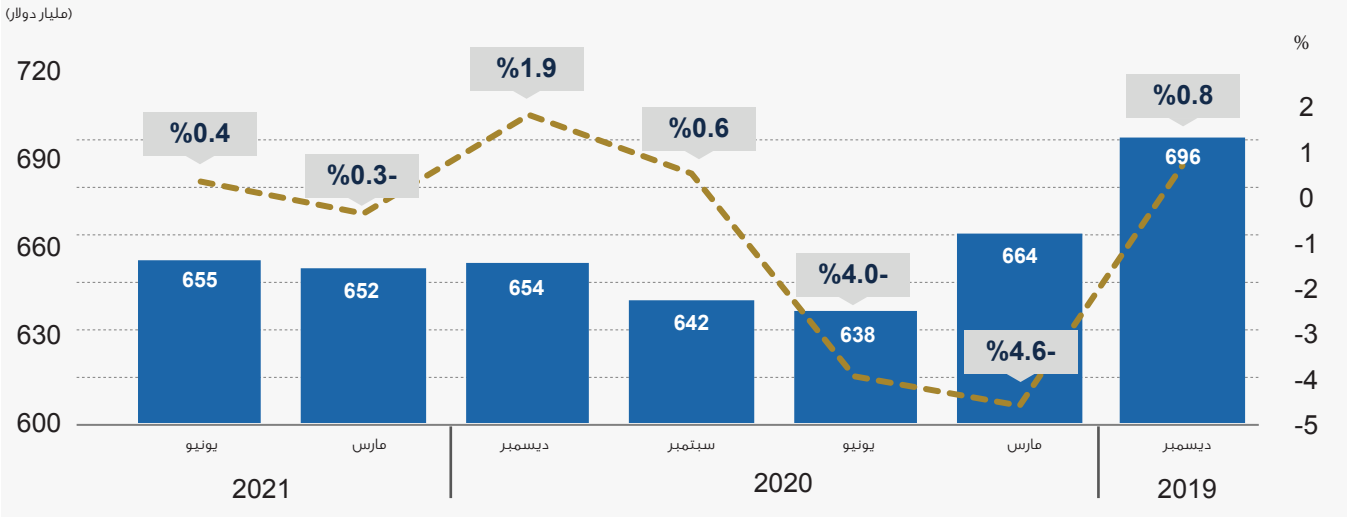

أما بنهاية النصف الأول من عام 2021م بلغ مجموع صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك المركزية الخليجية (الاحتياطيات الأجنبية) نحو 655 مليار دولار، أي بنسبة ارتفاع بلغت 0.2 % مقارنة مع صافي الأصول بنهاية العام 2020م (جدول رقم 5). ويعزى ذلك إلى ارتفاع هذه الأصول في الدول الأعضاء باستثناء دولة الكويت والمملكة العربية السعودية التي تمثل ما نسبته 67.5 % من إجمالي الإحتياطيات في مجلس التعاون.

جدول 5

مليار دولار أمريكي

	يونيو 2021م	ديسمبر 2020م	نسبة التغير (%)
الإمارات	109.6	103.8	5.6
البحرين	3.8	2.0	96.4
السعودية	441.9	449.2	-1.6
عمان	16.2	13.0	24.6
قطر	40.7	40.6	0.3
الكويت	42.8	45.3	-5.6
مجلس التعاون	655.0	653.9	0.2

رابعاً

أداء القطاع المصرفي في مجلس التعاون

شهد القطاع المصرفي في مجلس التعاون تطورات هامة خلال عام 2020م وفي النصف الأول من عام 2021م في ظل تداعيات جائحة كوفيد-19 وما خلفته من آثار على الحركة التجارية وبالتالي على نشاط البنوك التجارية بشكل عام سواء من ناحية حجم اصول القطاع المصرفي، وإجمالي الودائع المصرفية، وحجم المحافظ الاقراضية، أم من ناحية أداء هذا القطاع مثل معدل ربحية المصارف التجارية ومؤشرات سلامة القطاع عموماً.

أصول البنوك التجارية العاملة في القطاع المصرفي الخليجي

بلغ إجمالي أصول البنوك العاملة في مجلس التعاون في نهاية عام 2020م نحو 2,554 مليار دولار أمريكي، بارتفاع نسبته 7 % مقارنة مع حجم الأصول بنهاية العام السابق. وسجلت اصول البنوك التجارية العاملة في المملكة العربية السعودية أعلى نسبة ارتفاع بنحو 13.2 %، تلتها أصول البنوك في دولة قطر بنحو 8.6 %، في حين كانت نسب النمو في الدول الأخرى أقل من معدل النمو في مجلس التعاون ككل (شكل رقم 12).

شكل 12

إجمالي أصول البنوك التجارية بدول مجلس التعاون، 2020م

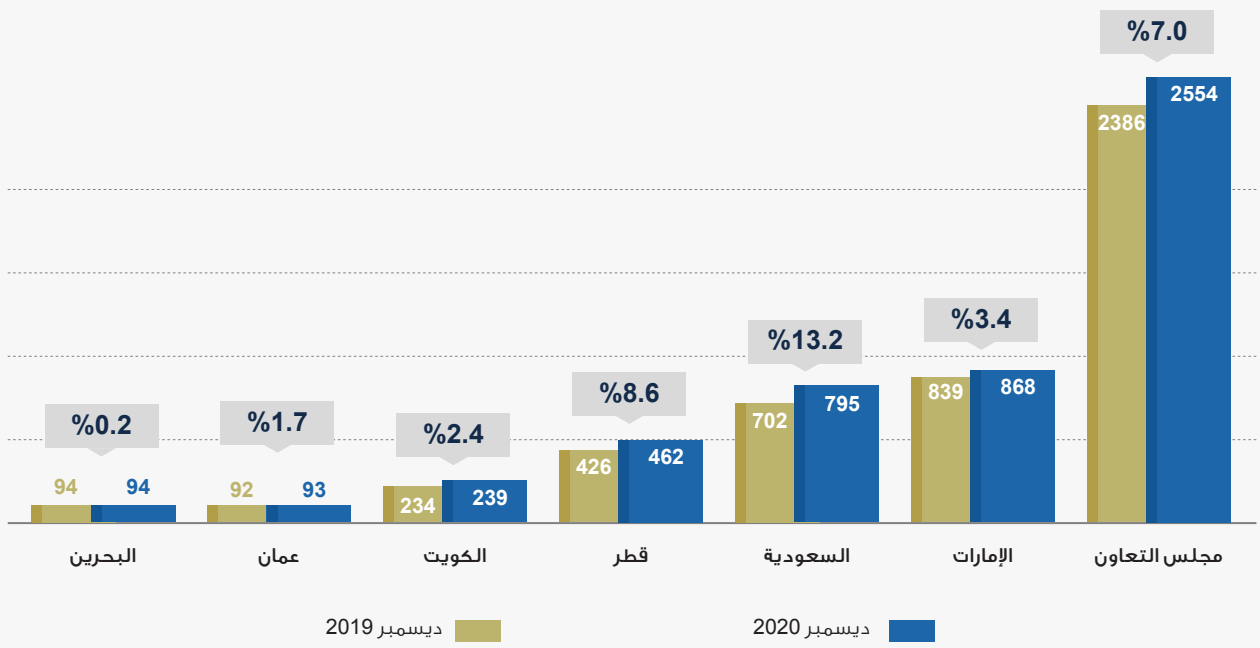

أما بنهاية النصف الأول من عام 2021م بلغ إجمالي أصول البنوك العاملة في مجلس التعاون نحو 2,634 مليار دولار أمريكي، بارتفاع نسبته 3.1 % مقارنة مع حجم الأصول بنهاية العام 2020م، ويعزى ذلك إلى ارتفاع أصول كافة البنوك التجارية العاملة في دول مجلس التعاون (جدول رقم 6).

جدول 6

أصول البنوك التجارية بدول مجلس التعاون، يونيو 2021م
(نسبة النمو مقارنة مع ديسمبر 2020م)

	مليار دولار (يونيو 2021م)	نسبة النمو
مجلس التعاون	2633.8	3.1
الإمارات	873.7	0.7
السعودية	830.5	4.5
قطر	485.9	5.1
الكويت	248.8	3.0
عمان	97.6	4.8
البحرين	97.3	3.2

واستأثرت دولة الإمارات العربية المتحدة بالحصة الأكبر من إجمالي الأصول المصرفية بنحو ثلث إجمالي أصول البنوك التجارية في مجلس التعاون، تليها المملكة العربية السعودية بنحو 31.5 %، ودولة قطر بنحو 18.4 %، في حين بلغت حصة الدول الأعضاء الأخرى مجتمعة نحو 17 % (شكل رقم 13).

شكل 13

نسبة مساهمة دول المجلس من إجمالي الأصول المصرفية، يونيو 2021م

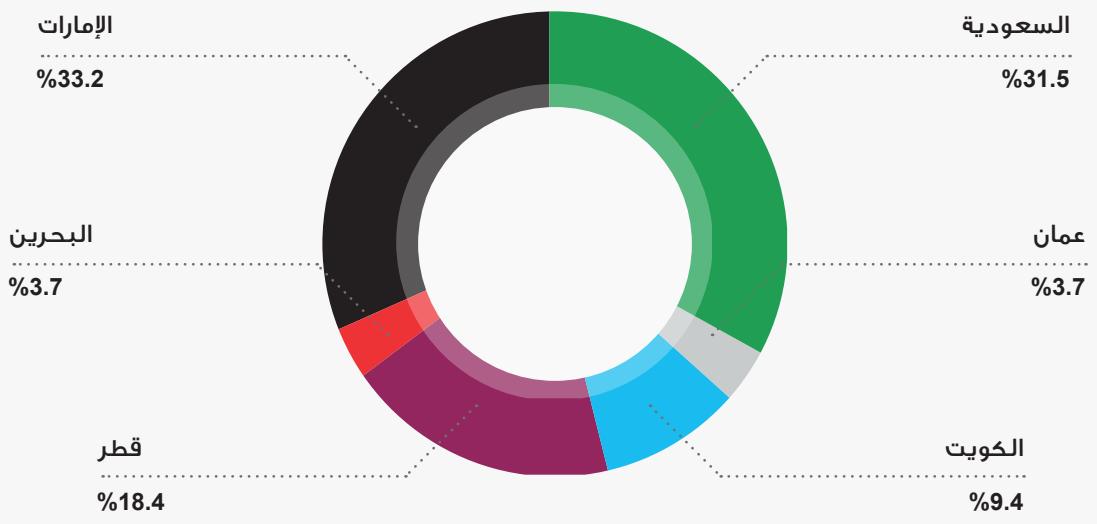

إجمالي الودائع المصرفية

بلغ إجمالي الودائع المصرفية لدى البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون في نهاية عام 2020م نحو 1,560 مليار دولار أمريكي، بارتفاع نسبته 5.1% مقارنة مع حجم الودائع بنهاية العام السابق. وسجلت ودائع البنوك التجارية العاملة في المملكة العربية السعودية أعلى نسبة ارتفاع بنحو 8.2%، تليها دولة قطر بنحو 6.6%، في حين كانت نسب النمو في الدول الأخرى أقل من معدل النمو مجلس التعاون ككل (شكل رقم 14).

شكل 14

حجم الودائع المصرفية بدول مجلس التعاون، 2019–2020م
(مليار دولار أمريكي)

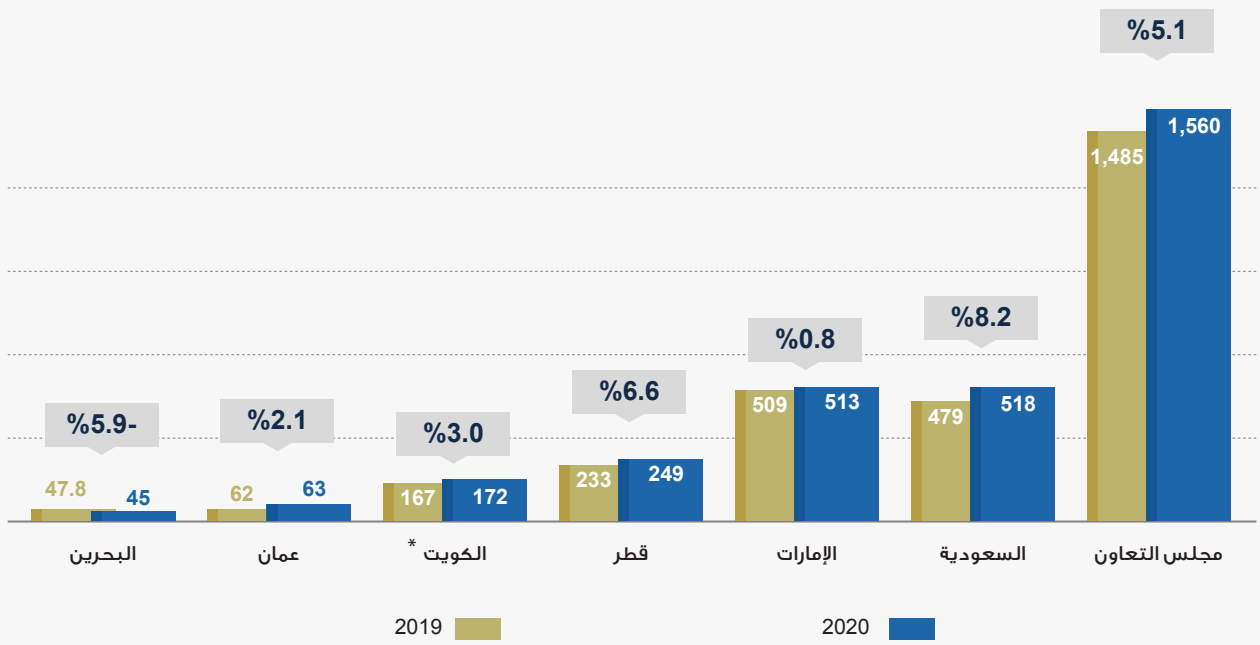

* تقدير المركز الإحصائي الخليجي.

أما بنهاية النصف الأول من عام 2021م بلغ إجمالي الودائع المصرفية في مجلس التعاون نحو 1,612.4 مليار دولار أمريكي وبنسبة زيادة بلغت نحو 3.3% عن حجم الودائع بنهاية عام 2020م (جدول رقم 7). ويعزى هذا النمو إلى ارتفاع الودائع المصرفية في كافة بنوك دول مجلس التعاون.

جدول 7

حجم الودائع المصرفية بدول مجلس التعاون، يونيو 2021م
(مليار دولار أمريكي)

	يونيو 2021م	نسبة النمو يونيو 2021م مقارنة مع ديسمبر 2020م
مجلس التعاون	1612.4	3.3
السعودية	541.4	4.5
الإمارات	519.7	1.3
قطر	263.9	6.1
الكويت *	175.1	1.8
عمان	64.9	3.2
البحرين	47.3	5.3

* تقدير المركز الإحصائي الخليجي.

وبنهاية النصف الأول من عام 2021م استأثرت المملكة العربية السعودية بالحصة الأكبر من إجمالي الودائع المصرفية بنحو 33.6 % من إجمالي الودائع في البنوك التجارية في مجلس التعاون، تليها دولة الإمارات العربية المتحدة بنحو 32.2 %، ودولة قطر بنحو 16.4 %، في حين بلغت حصة الدول الأعضاء الأخرى مجتمعة نحو 17.8 % (شكل رقم 15).

شكل 15

نسب مساهمة دول مجلس التعاون من حجم الودائع المصرفية، يونيو 2021م

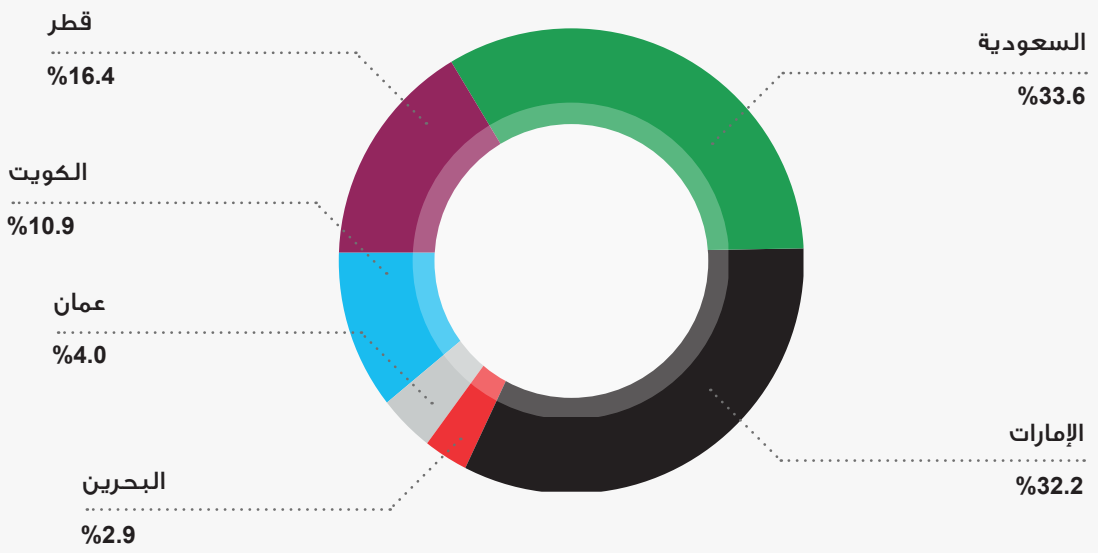

حجم المحافظ الاقراضية

بلغ إجمالي حجم القروض المحلية المقدمة من المصارف في مجلس التعاون في نهاية عام 2020م نحو 1,427مليار دولار أمريكي، بارتفاع نسبته 7.2 % مقارنة مع حجم الاقراض بنهاية العام السابق وذلك رغم جائحة كوفيد- 19 وإجراءات الاغلاق المتكررة وانكماش الحركة الاقتصادية. وسجلت محفظة الإقراض في البنوك التجارية العاملة في المملكة العربية السعودية أعلى نسبة ارتفاع بنحو 14.8 %، تلتها محفظة الإقراض في دولة قطر بنحو 9.2 %، وفي مملكة البحرين بنحو 7 % (شكل رقم 16).

شكل 16

القروض المحلية المقدمة من قبل البنوك التجارية بمجلس التعاون، 2020م

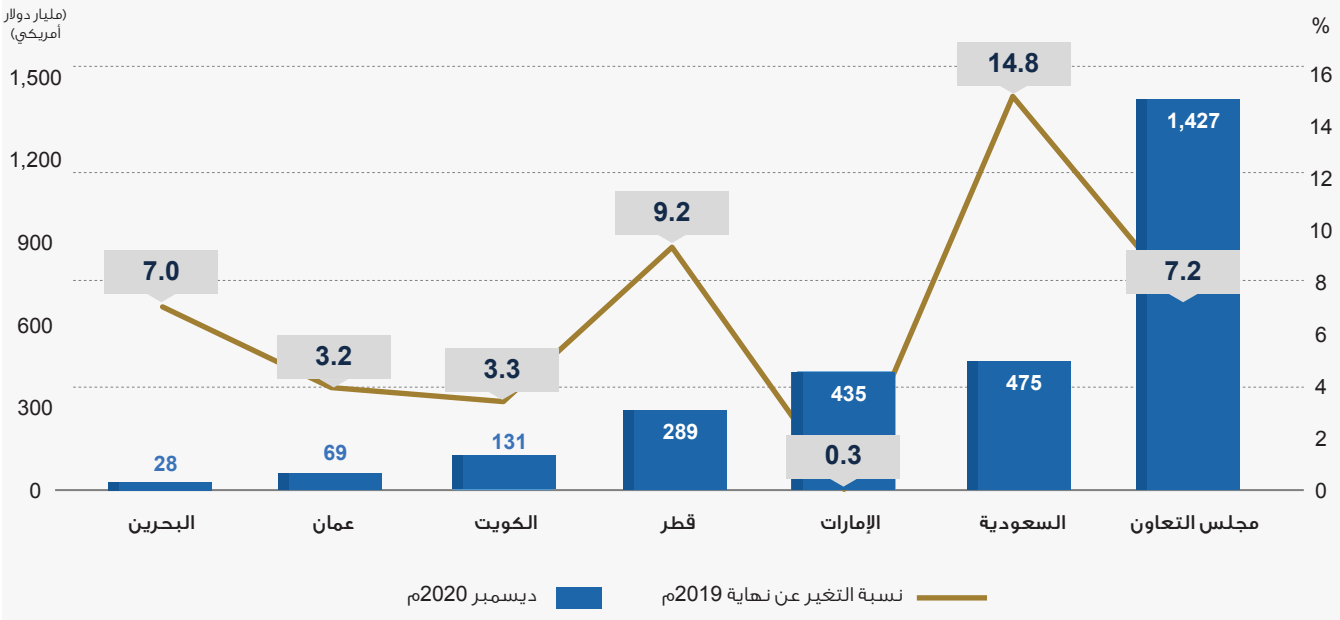

واستأثرت المملكة العربية السعودية بالحصة الأكبر من إجمالي القروض المصرفية بنحو 33.3 % من إجمالي قروض البنوك التجارية، تليها دولة الإمارات العربية المتحدة بنحو 30.5 %، ودولة قطر بنحو 20.3 %. وهذا المؤشر هام جدا كونه يمثل حجم التمويل للقطاعات المحلية للقيام بالأنشطة التجارية والاقتصادية التي تؤدي إلى النمو الاقتصادي (شكل رقم 17).

شكل 17

نسبة مساهمة دول مجلس التعاون في حجم القروض المحلية، 2020م

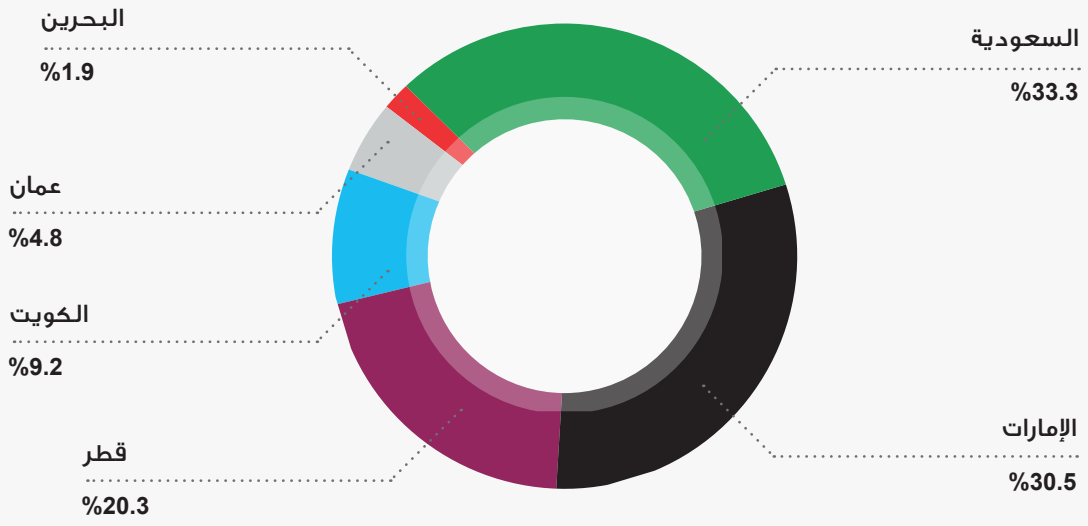

أما بنهاية النصف الأول من عام 2021م بلغ إجمالي قروض البنوك التجارية في مجلس التعاون نحو 1,501 مليار دولار أمريكي وبنسبة زيادة بلغت نحو 5.2 % عن حجم اجمالي القروض بنهاية عام 2020م (جدول رقم 8). ويعزى هذا النمو إلى ارتفاع حجم القروض في كافة بنوك دول مجلس التعاون، باستثناء دولة الامارات العربية المتحدة حيث شهدت انخفاضاً طفيفاً بنحو 0.1 %.

جدول 8

القروض المحلية المقدمة من قبل البنوك التجارية العاملة بدول مجلس التعاون، يونيو 2021م

	مليار دولار يونيو 2021م	نسبة النمو يونيو 2021م مقارنة مع ديسمبر 2020م
مجلس التعاون	1501.2	5.2
السعودية	520.7	9.5
الإمارات	434.5	-0.1
قطر	311.5	7.6
الكويت	135.4	3.4
عمان	70.6	2.4
البحرين	28.5	3.0

أما نسبة القروض إلى الودائع فقد تفاوتت بشكل كبير بين دول مجلس التعاون ولكن حافظت كل دولة على مستوى المعدلات نفسها تقريباً. وتحديداً، في حين بلغت هذه النسبة 109 % في سلطنة عمان في نهاية عام 2020م، وهي الأعلى بين دول مجلس التعاون، بلغت 68 % في دولة قطر، وهي النسبة الأدنى بين دول مجلس التعاون (شكل رقم 18).

شكل 18

نسبة القروض إلى الودائع بدول مجلس التعاون، 2019 – 2020م

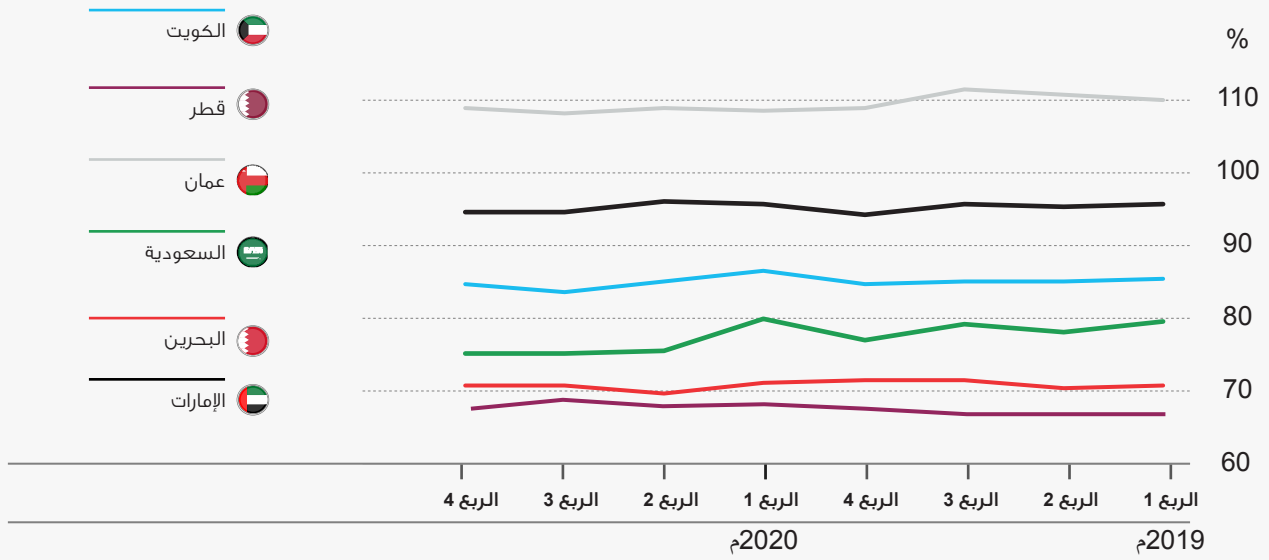

وارتفعت نسب القروض المتعثرة من إجمالي القروض خلال عام 2020م في دول مجلس التعاون باستثناء مملكة البحرين التي انخفضت فيها هذه النسبة مقارنة مع معدلات العام السابق. والدول التي سجلت أعلى نسب ارتفاع هي دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان. وبالرغم من ارتفاع نسب القروض المتعثرة خلال عام 2020م نتيجة تداعيات الجائحة، لا تزال هذه النسب في حدود مقبولة (شكل رقم 19).

شكل 19

نسبة القروض المتعثرة من إجمالي القروض بدول مجلس التعاون، 2019 – 2020م

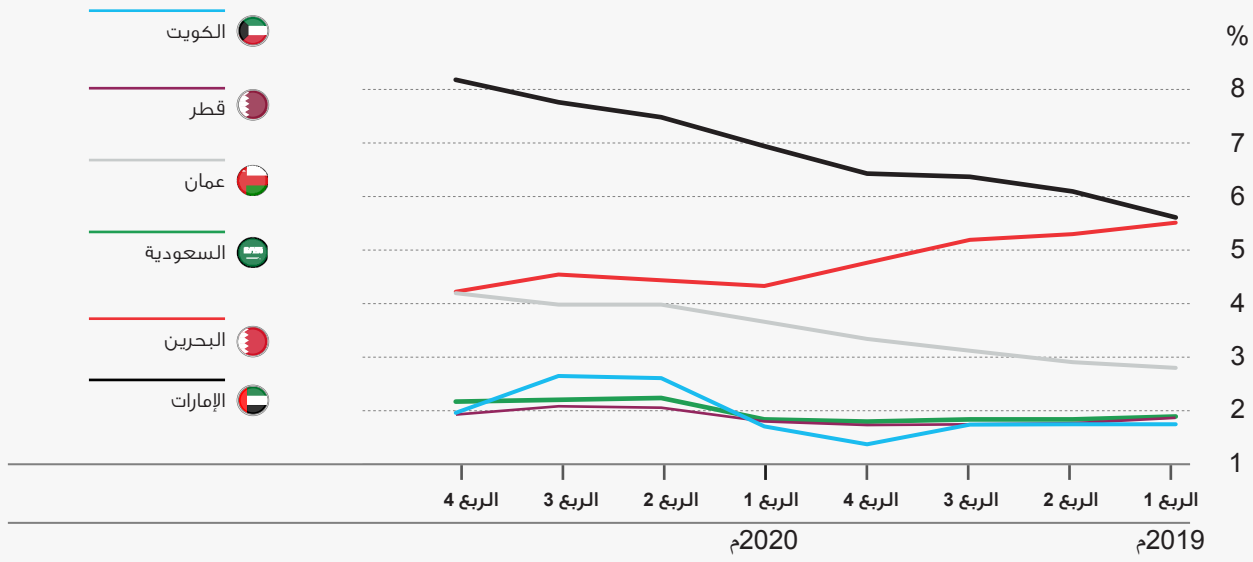

وتحسنت معدلات كفاية رأس المال في كافة دول مجلس التعاون خلال عام 2020م حيث حققت نسب عالية نوعاً ما متجاوزة الحد الأدنى التنظيمي والمعايير العالمية بفارق كبير، علماً بأن المعدل الأدنى حسب لجنة بازل – 3 هو 8 % (شكل رقم 20).

شكل 20

معدل كفاية رأس المال بدول مجلس التعاون، 2019 – 2020م

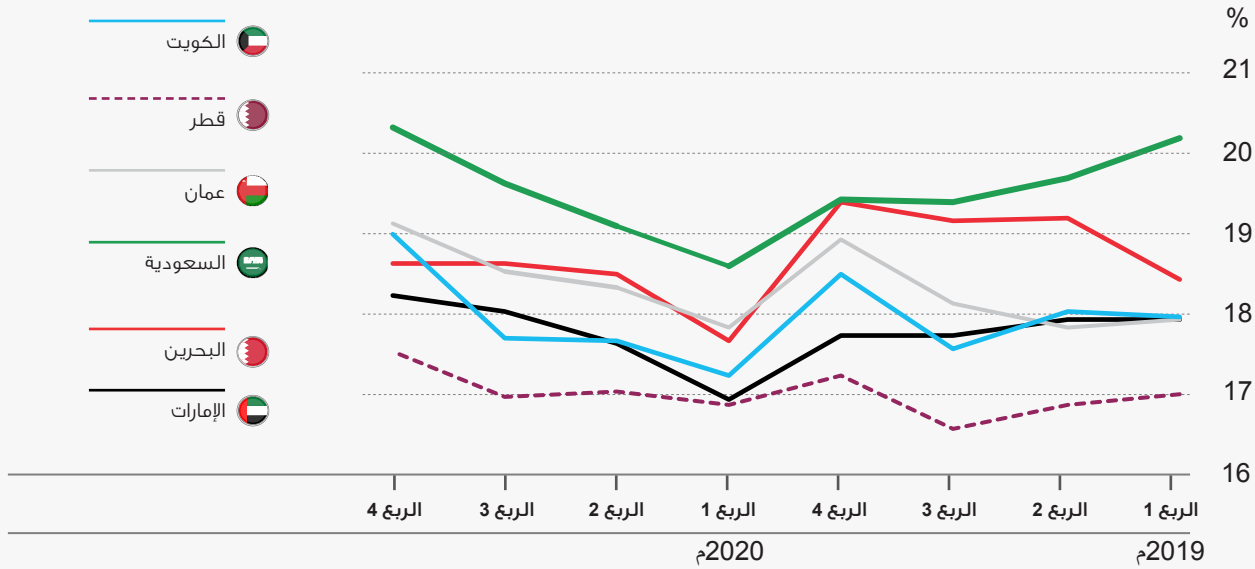

وتراجعت مؤشرات الربحية في القطاع المصرفي في مجلس التعاون بسبب اتخاذ الدول تدابير للحد من تداعيات جائحة كوفيد- 19 والتي تضمنت تخفيض أسعار الفائدة، وتأجيل مدفوعات القروض، ومصروفات مخصصات المخاطر خلال العام 2020م والتي أثرت سلباً على أداء المصارف (شكل رقم 21).

شكل 21

معدل نمو صافي أرباح البنوك التجارية العاملة بدول مجلس التعاون، 2016 – 2020م*

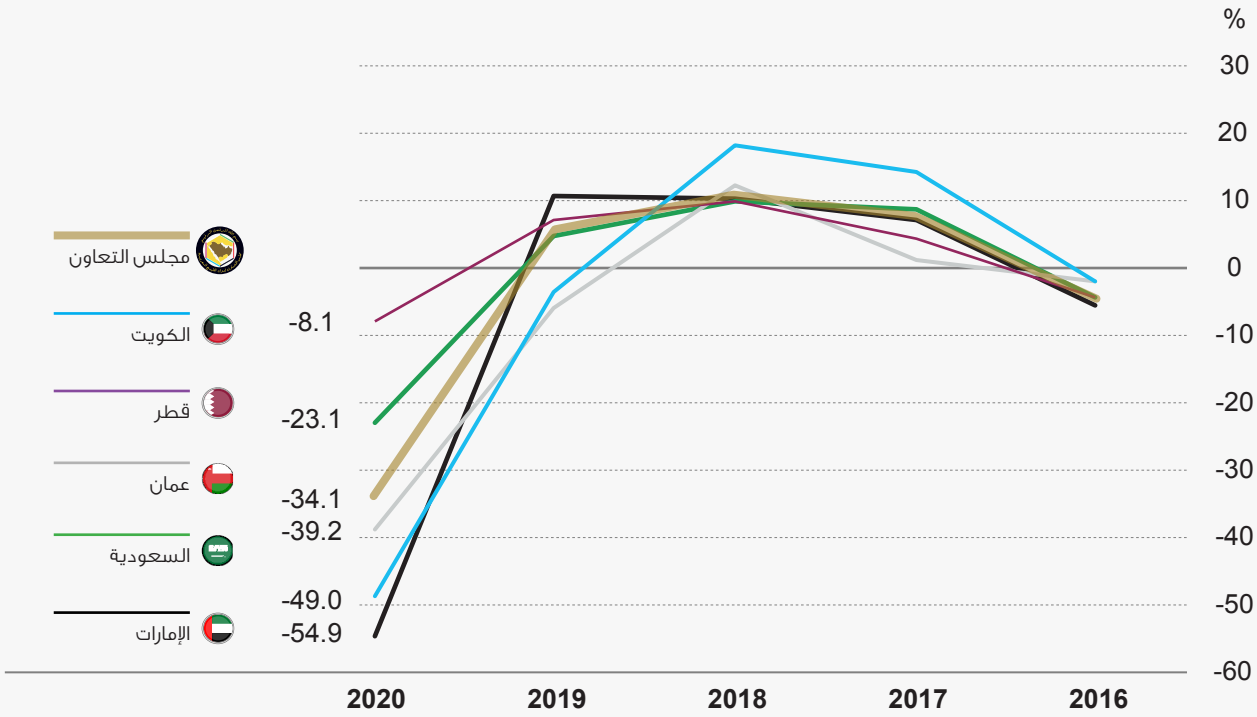

* لا تتوفر بيانات مملكة البحرين

خامساً

أسواق المال الخليجية

بلغت القيمة السوقية لأسواق المال الخليجية 3,071 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2020م، مرتفعة بنحو 2.1 % عن القيمة السوقية بنهاية عام 2019م، وذلك رغم الانخفاض الملحوظ والخسائر التي تكبدتها الأسواق خلال الربع الأول من عام 2020م متأثرة بتفشي جائحة كوفيد – 19، وذلك قبل أن تبدأ دول مجلس التعاون اتخاذ بعض الإجراءات للحد من آثار الجائحة. وعاودت الأسواق الارتفاع في شهر إبريل 2020م (شكل رقم 22). وتمثل القيمة السوقية لمجلس التعاون نحو 3 % فقط من القيمة السوقية لأسواق المال في العالم، أي أقل من القيمة السوقية في سوق هونغ كونج.

شكل 22

القيمة السوقية لأسواق المال الخليجية، يونيو 2020 –يونيو 2021م

(معدل النمو السنوي)

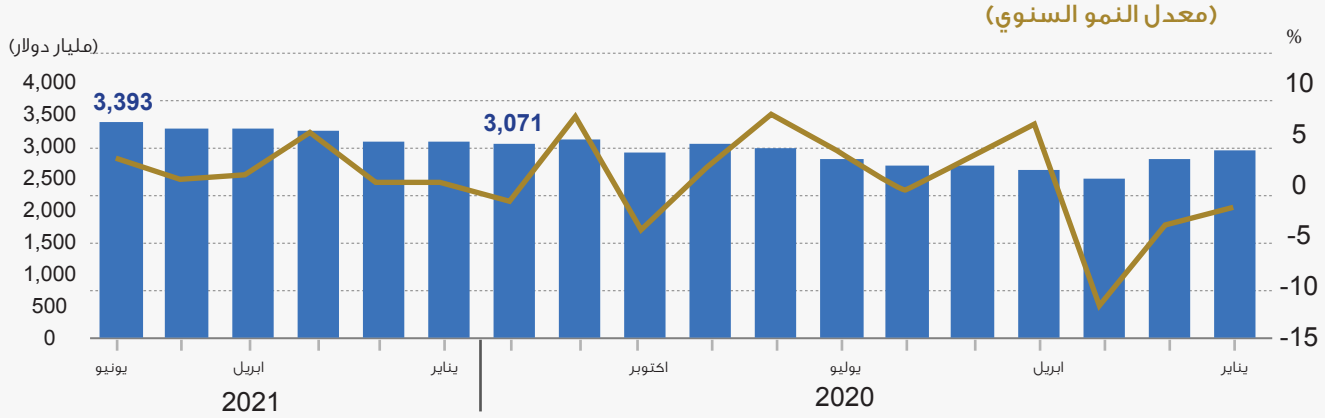

ونجم هذا النمو عن ارتفاع القيم السوقية لكل من السوق المالية السعودية بنحو 0.8 %، وسوق أبوظبي للأوراق المالية بنحو 39.8 %، وسوق مسقط للأوراق المالية بنحو 7.9 %، وسوق الدوحة للأوراق المالية بنحو 3.3 %، وذلك رغم تراجع بورصة الكويت بنحو 11 %، وسوق دبي المالي بنحو 9 %، وبورصة البحرين بنحو 8.5 % (شكل رقم 23).

شكل 23

القيمة السوقية لأسواق المال الخليجية، 2020م

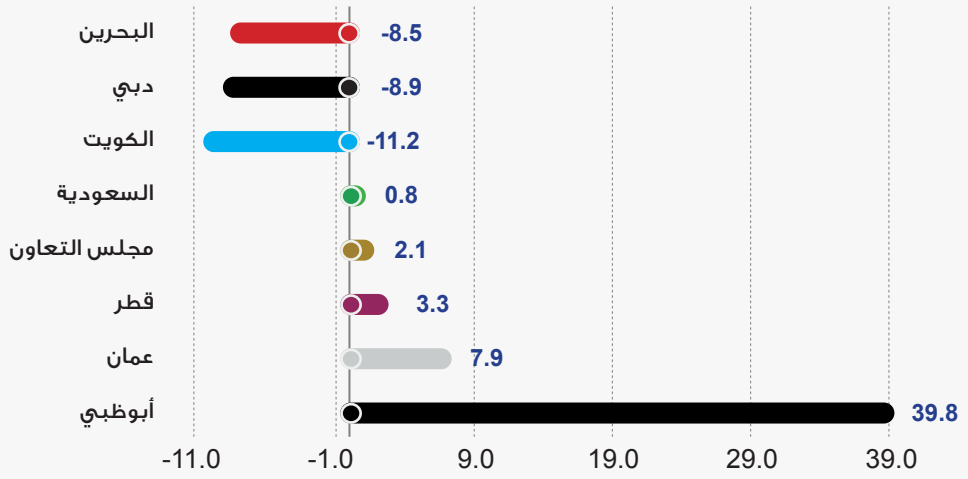

معدل النمو السنوي %

أما بنهاية النصف الأول من عام 2021م بلغت القيمة السوقية 3,393 مليار دولار أمريكي، أي بنسبة ارتفاع بلغت 2.6 % مقارنة مع القيمة السوقية بنهاية عام 2020م. واستأثرت السوق المالية السعودية بنحو 76.4 % من القيمة السوقية لأسواق مال مجلس التعاون، تلتها سوق أبوظبي للأوراق المالية بنحو 9.4 %، وسوق الدوحة للأوراق المالية بنحو 5 %، وبورصة الكويت بنحو 3.6 %، حيث شكلت الأسواق الثلاثة الباقية مجتمعة نحو 5.5 % (شكل رقم 24).

شكل 24

الحجم النسبي لأسواق المال الخليجية، يونيو 2021م

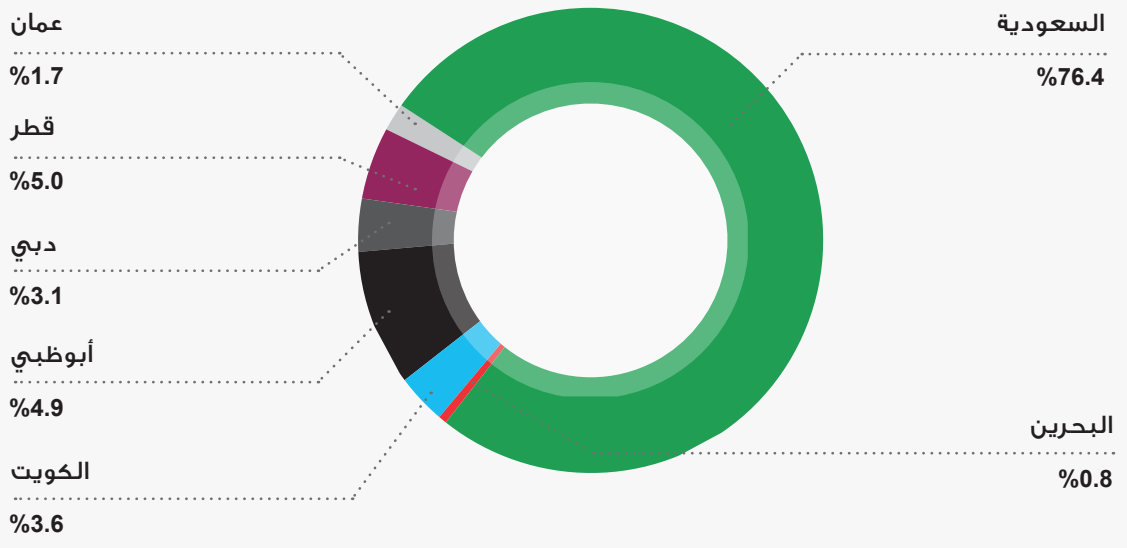

أما بخصوص أداء المؤشر العام لمجلس التعاون ومؤشرات أسواق دول مجلس التعاون فقد ارتفع المؤشر العام لأسواق مجلس التعاون بنحو 2.0 % بنهاية العام 2020م مقارنة مع العام 2019م. ونجم هذا الأداء العام عن ارتفاع مؤشر سوق المملكة العربية السعودية بنسبة نمو 3.6 %، وسوق قطر بنحو 0.1 %، في حين انخفضت مؤشرات كافة الأسواق الأخرى (شكل رقم 25).

شكل 25

أداء المؤشر العام لأسواق المال الخليجية، 2020م

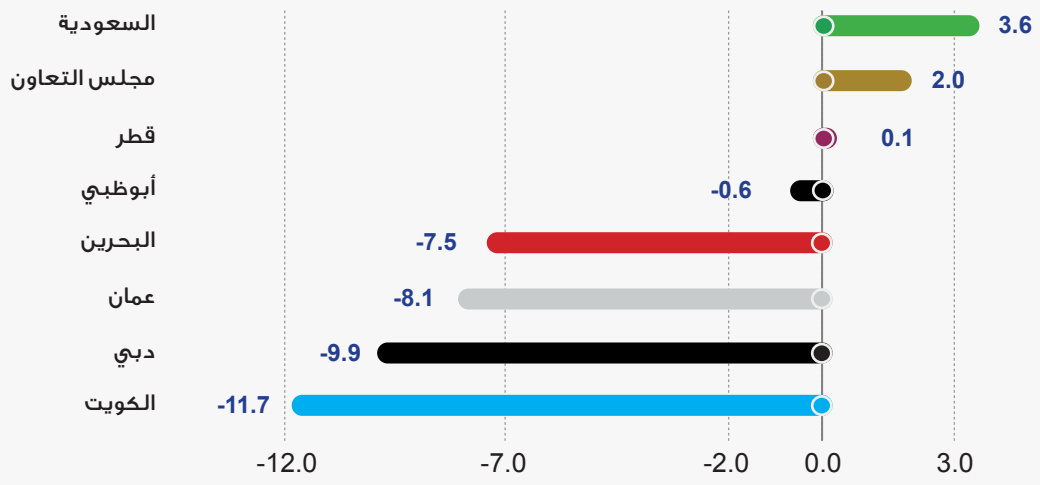

وبالنسبة لأداء أسواق المال الخليجية منفردة ومدى تأثيره على أداء مجلس التعاون كتكتل خلال عام 2020م يبين شكل رقم 26 أن الانخفاض الكبير نجم عن ردة فعل المستثمرين الأولية لجائحة كوفيد- 19 وخاصة في شهر مارس 2020م حيث شهدت مؤشرات كافة الأسواق انخفاضات كبيرة جداً أدت إلى انخفاض المؤشر العام المركب لمجلس التعاون بنحو 15.7 %.

شكل 26

أداء أسواق المال في دول مجلس التعاون، يناير 2020 – يونيو 2021م

(النمو مقارنة مع الشهر السابق)

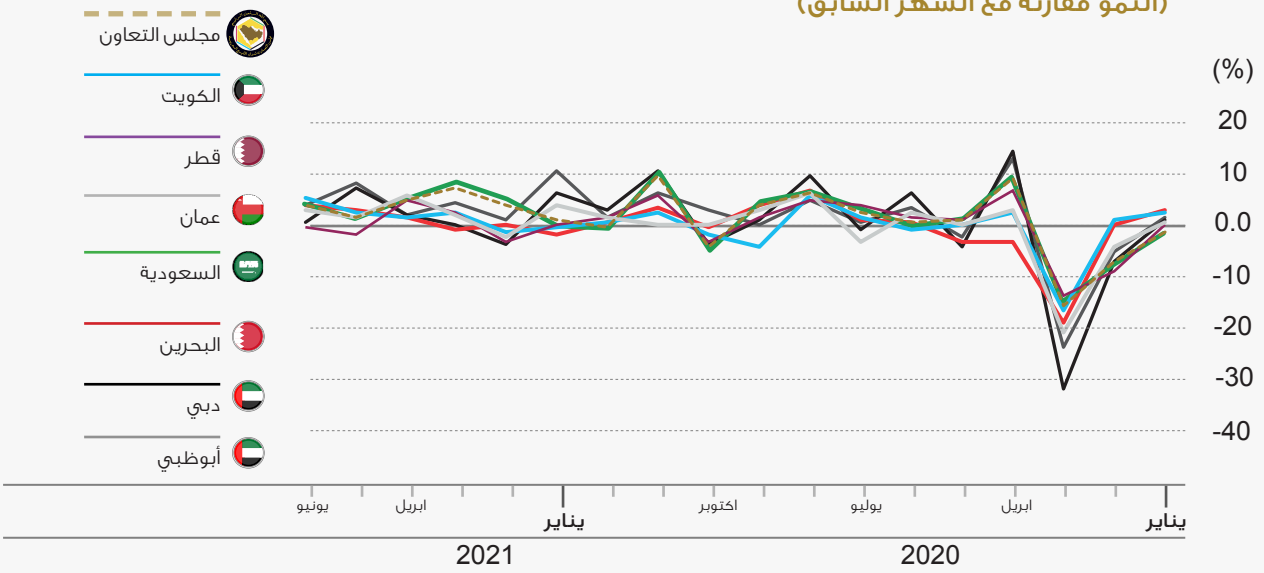

أما مقارنة مع أداء الأسواق العالمية خلال عام 2020م، كان أداء أسواق المال في مجلس التعاون دون مستوى أداء مؤشرات الأسواق العالمية مسجلاً نسبة نمو بنحو 2 %، باستثناء مؤشر ستوكس الأوروبي ومؤشر فوتسي 100 اللذان انخفضا بنحو 4 % و14 %، على التوالي (شكل رقم 27).

شكل 27

أداء أسواق المال العالمية في عام 2020م

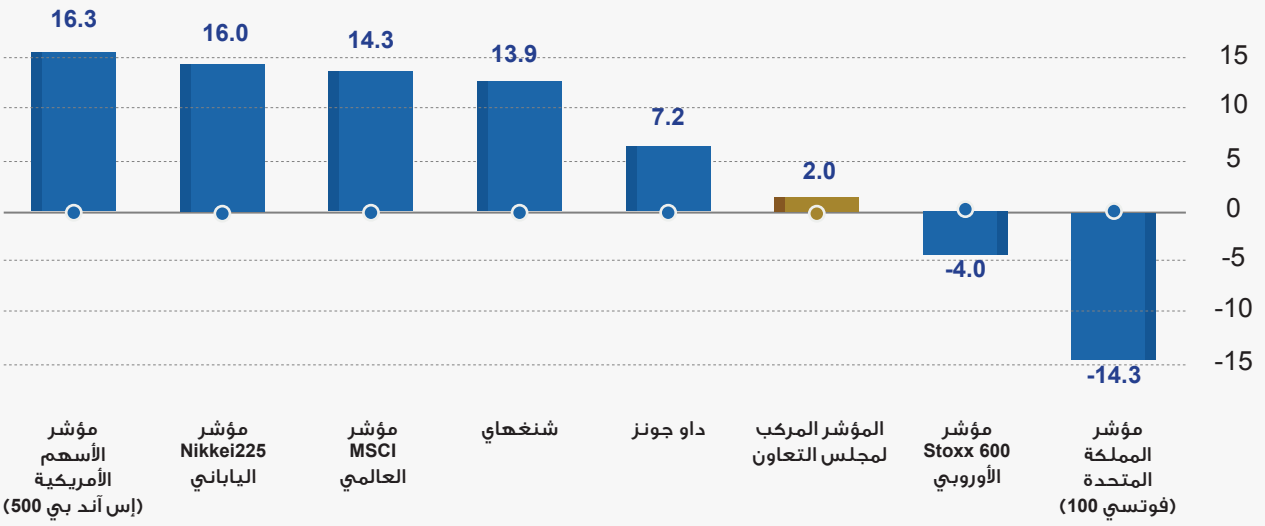

ويبين الشكل رقم 28 على الرغم من تباين أداء مؤشرات الاسواق العالمية منذ بداية عام 2020م، إلا أن نمط أداء هذه الأسواق ومن ضمنها سوق مجلس التعاون كان متناسقاً من ناحية الارتفاع والانخفاض خلال الفترات المختلفة من العام، خاصة الانخفاض الكبير خلال الربع الأول نتيجة انتشار جائحة كوفيد – 19.

شكل 28

أداء مؤشرات أسواق المال العالمية، يناير 2020 – يونيو 2021م

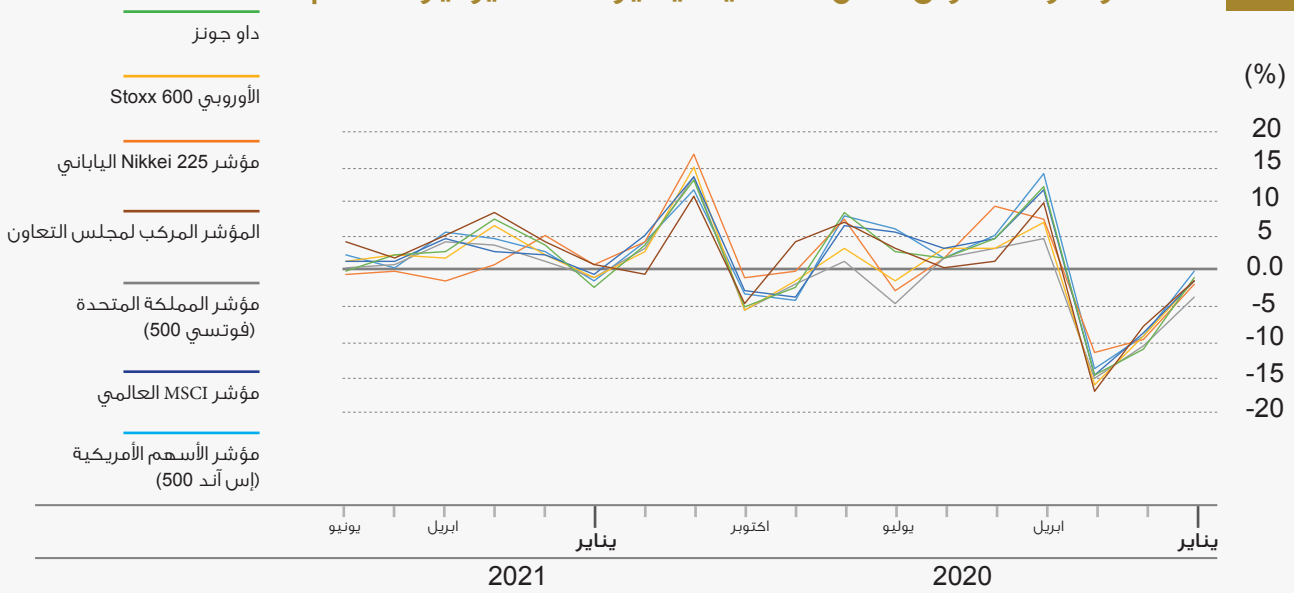

أما خلال النصف الأول من عام 2021م فقد ارتفع المؤشر المركب لأسواق الأوراق المالية في مجلس التعاون بنحو 24.9 %، مقارنة مع مستواه في نهاية عام 2020م. وارتفعت مؤشرات كافة أسواق دول مجلس التعاون خلال نفس الفترة وأتى في مقدمتها سوق ابو ظبي، وسوق المال السعودي بنحو 35.5 % و 26.4 %، على التوالي (شكل رقم 29).

شكل 29

أداء المؤشر العام لأسواق المال الخليجية في النصف الأول من عام 2021م

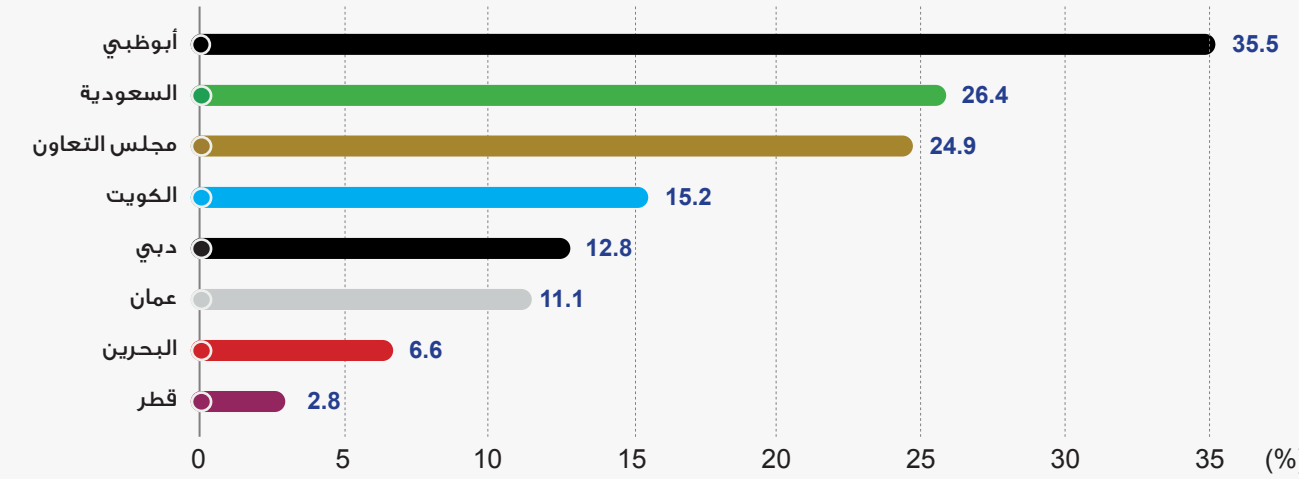

سادساً

تحويلات العمالة الوافدة

بلغ مجموع تحويلات العاملين بمجلس التعاون الخليجي إلى الخارج في العام 2020م حوالي 116.6 مليار دولار أمريكي، مقارنة بحوالي 117.9 مليار دولار أمريكي في العام 2019م، مسجلاً تراجع بنسبة -1.2% . هذا وقد تراجع مجموع التحويلات خلال عامي 2017م و 2018م، في حين أنه لم يسجل تغيراً يذكر في العام 2019م، (شكل 30).

شكل 30

حجم تحويلات العاملين بمجلس التعاون للخارج، 2015 – 2020م

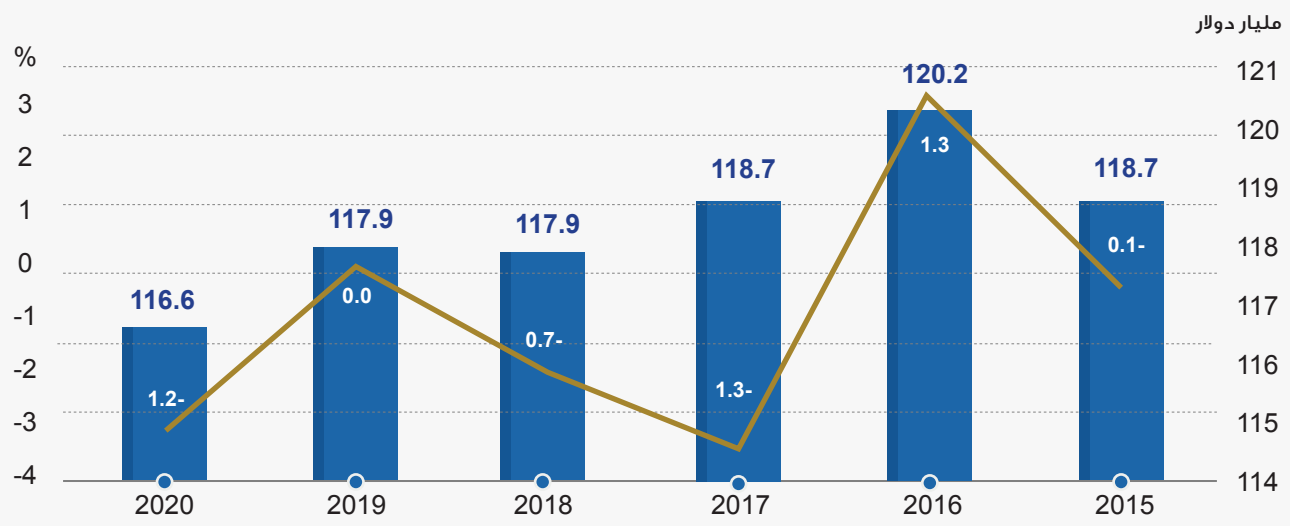

ويأتي انخفاض حجم تحويلات العاملين بمجلس التعاون إلى الخارج في العام 2020م، نتيجة تراجعه في أغلب دول مجلس التعاون وبنسب تراوحت بين -4.3% في سلطنة عُمان و -10.2% في دولة قطر. في حين شهد حجم تحويلات العاملين للخارج من المملكة العربية السعودية نمواً بنسبة 13.4% بذات الفترة، (جدول 9)

جدول 9

حجم تحويلات العاملين بدول مجلس التعاون للخارج، 2020م

	تحويلات العمالة (مليار دولار)	نسبة النمو
الإمارات	42.7	-5.0
البحرين	2.7	-5.3
السعودية	34.3	13.4
عمان	8.8	-4.3
قطر	10.6	-10.2
الكويت	17.4	-7.3
مجلس التعاون	116.6	-1.2

وشكلت تحويلات العاملين من دولة الإمارات العربية المتحدة ما نسبته 36.6 % من مجموع تحويلات العاملين في مجلس التعاون في العام 2020م، تلتها المملكة العربية السعودية بنحو 29.4 %، ودولة الكويت بنحو 14.9 % (شكل رقم 31).

شكل 31

نسبة مساهمة دول مجلس التعاون من إجمالي حجم تحويلات العاملين، 2020م

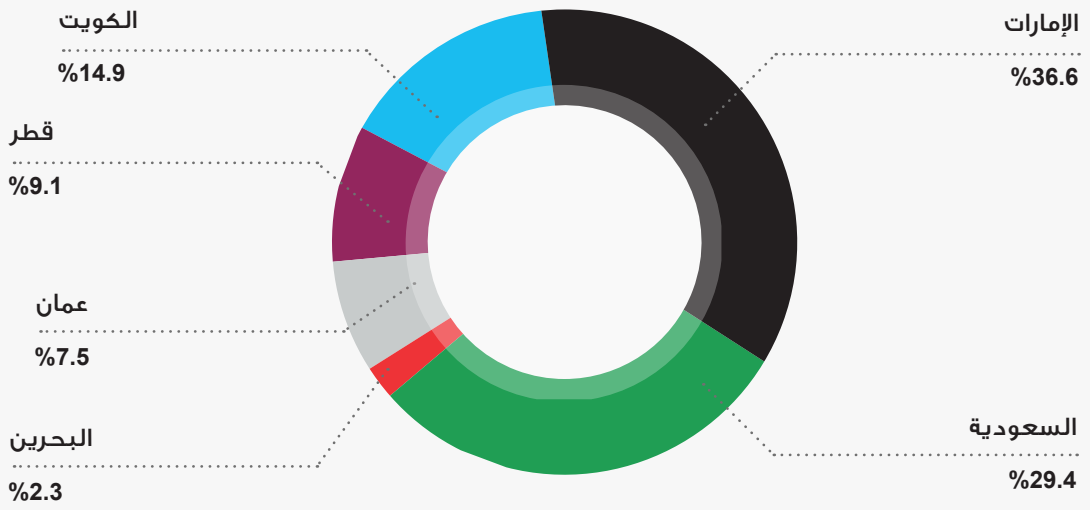

وتشكل تحويلات العاملين بمجلس التعاون ما نسبته 8.3 % من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لمجلس التعاون في عام 2020م. وتصدرت دولة الكويت دول مجلس التعاون في نسبة تحويلات العاملين إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة بلغت 16.3 %، تلتها كل من سلطنة عُمان ودولة الإمارات العربية المتحدة، بنسبة 13.9 % و 11.9 % على التوالي، (شكل 32).

شكل 32

نسبة تحويلات العاملين إلى الناتج المحلي الإجمالي في العام 2020م
(بالأسعار الجارية)

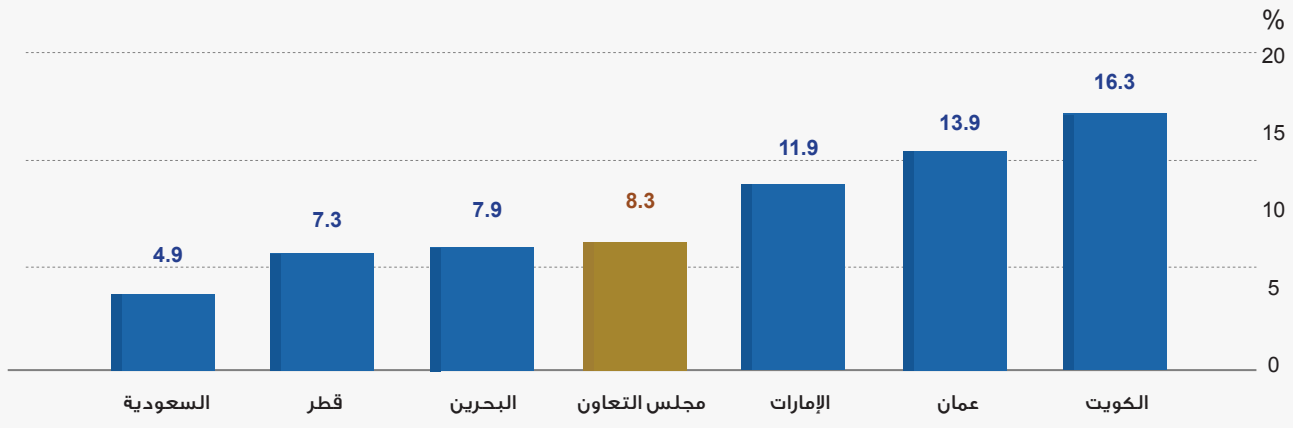

المركز الإحصائي
لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
GCC-STAT

ص.ب: 840، الرمز البريدي: 133
سلطنة عمان
P.O.Box:840, PC:133
Sultanate of Oman
+ 968 24346499 :
+ 968 24343228 :

http:// www.gccstat.org
https://facebook.com/gccstat
twitter.com/gccstat
info@gccstat.org